

البحث السابع:

كليات الشريعة

(حقيقتها، أهميتها للمجتهد، علاقتها بالأدلة الجزئية)

إعداد

الدكتور/ أحمد بن عبد الله بن محمد الضويحي

الأستاذ المشارك بقسم أصول الفقه

بكلية الشريعة بالرياض



المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين، أما بعد:

فإن من أعظم نعم الله سبحانه على الناس هذا الدين الخاتم الذي أكمل الله به الرسالات، وجعله مهيمناً على كافة الأديان والتشريعات، وخصه بالكمال والتمام، يقول سبحانه: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾^(١)، ومن أهم خصائص هذا الدين اتساق بنائه، وانتظام عقده، وسموه على التتافر والتتاقض، وهو أمر يدركه كل من تأمل تشريعاته بنظر صحيح.

ومن أهم الأوجه التي تعبر عن هذه المزية وتنطق بكمال التشريع ذلك السبك المحكم لفروع الشريعة، حيث وضع الشارع لها أصولاً كلية تحكمها، وقواعد عامة تؤول إليها، وهذه الكليات يمكن أن يدركها كل من استقرأ أدلة الشرع وأحكامه الجزئية.

ونظراً للأهمية البالغة لهذه الكليات، وسعياً للوقوف على حقائقها، وعلاقتها بالأدلة الجزئية، ومدى حاجة المجتهد إليها، فقد وقع اختياري على هذا الموضوع المهم، وجعلت عنوانه: "كليات الشريعة، حقيقتها، أهميتها للمجتهد، علاقتها بالأدلة الجزئية".

وهذا الموضوع - وكما هو ظاهر من عنوانه - يتعلق بعلم من أعظم علوم الشريعة وهو علم: "المقاصد"، وهذا العلم لقي عناية

(١) سورة المائدة آية ٣.



فانقاة من علماء الإسلام وخصوصاً علماء أصول الفقه، وإذا كان المتقدمون منهم كالشافعي (ت ٢٠٤هـ)، والجويني (ت ٤٧٨هـ)، والغزالي (ت ٥٠٥هـ) قد وضعوا النواة الأولى لهذا الفن من خلال بعض الإشارات إلى مقاصد التشريع في كتبهم، فإن المتأخرين منهم كالعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)، وشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، والشاطبي (ت ٧٩٠هـ) قد رسموا أهم معالمه - مع تميز للشاطبي في جانب التطوير والتفصيل لهذا العلم -، وفي هذا العصر حظي علم المقاصد باهتمام علماء الشريعة فانبرى عدد منهم للتصنيف فيه، ومن أشهر العلماء الذين كان لهم جهد ظاهر في هذا : الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) حيث صنف كتاباً نفيساً في هذا الفن اعتمد عليه أكثر الذين جاءوا بعده، وعلال الفاسي الذي صنف كتاباً سماه : "مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها"، ثم ظهرت في السنوات القليلة الماضية، جملة من الدراسات المتخصصة في هذا الفن، تناولت علم المقاصد على وجه العموم من الجانب النظري، أو من الجانب التطبيقي، أو من كليهما، وبعضها تتناول هذا العلم عند شخصية معينة، كالمقاصد عند العز بن عبد السلام، والمقاصد عند ابن تيمية، والمقاصد عند الشاطبي، وغيرهم.

غير أنني لم أجد - فيما اطلعت عليه من كتب المقاصد - من أولى موضوع هذا البحث ما يستحقه من العناية، خلا الدكتور/ محمد اليوبي، صاحب كتاب: "مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية"^(١)، وهي دراسة واسعة وقيمة لكنها كانت منصبة على العلاقة بين المقاصد

(١) أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه تقدم بها المؤلف إلى قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية، ونوقشت سنة ١٤١٥هـ.



والأدلة الشرعية الكلية بقسميها: المتفق عليها، والمختلف فيها، ولم يتعرض المؤلف للعلاقة بين المقاصد والأدلة الجزئية.

وهذا البحث - وكما يظهر من عنوانه - يهدف إلى بيان حقائق الأصول الكلية والقواعد العامة التي تسمى اصطلاحاً بـ: "كليات الشريعة"، ومدى أهميتها للمجتهد، وعلاقتها بالأدلة الجزئية. وقد قسمته تبعاً لذلك إلى ثلاثة مباحث:



- المبحث الأول : حقيقة كليات الشريعة .

ويتضمن خمسة مطالب :

- المطلب الأول : التعريف بالكليات .

- المطلب الثاني : أقسام الكليات .

- المطلب الثالث : ترتيب الكليات .

- المطلب الرابع : طرق إثباتها .

- المطلب الخامس : خصائصها .

- المبحث الثاني : أهميتها للمجتهد .

ويتضمن مطلبين :

- المطلب الأول : اشتراطها في الاجتهاد .

- المطلب الثاني : مقدار ما يشترط منها في الاجتهاد .

- المبحث الثالث : علاقتها بالأدلة الجزئية .

ويتضمن ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : أهمية الموازنة بين الكليات والأدلة الجزئية .

- المطلب الثاني : المنهج الصحيح في النظر في الكليات والجزئيات .

- المطلب الثالث : أهمية الموازنة بينهما في النوازل .

وقد اتبعت في دراسة هذه المباحث منهجاً محدداً أبرز ملامحه ما يأتي :



- ١ - الاعتماد على المصادر الأصلية في جمع المادة العلمية.
 - ٢ - إجمال القول عند الكلام على الكليات التي قتلت بحثاً كالضروريات الخمس، وتفصيله عند الكلام على الكليات الأخرى التي لم تتل ما تستحقه من البحث والدراسة ، كالعادل، والحريّة، والمساواة، والائتلاف ، ونحوها.
 - ٣ - تعزيز الفكرة ببعض النقول التي تؤيدها عن العلماء الذين لهم باع طويل في هذا الفن.
 - ٤ - عزو الآيات إلى المصحف ببيان اسم السورة ورقم الآية.
 - ٥ - تخريج الأحاديث من كتب السنة، مع بيان الحكم عليها صحة وضعفاً - باختصار - إذا لم يكن الحديث في الصحيحين أو في أحدهما.
 - ٦ - ذكر سنة الوفاة لكل علم يرد اسمه في صلب البحث بعد الاسم مباشرة.
- هذا وأسأل الله سبحانه أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يرزقنا جميعاً السداد في القول والعمل، إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين.



المبحث الأول

حقيقة كليات الشريعة

ويتضمن خمسة مطالب:

المطلب الأول

التعريف بالكليات

معناها في اللغة:

الكليات جمع: كلية، نسبة إلى كلمة: "كل" التي هي من ألفاظ العموم المفيدة للاستغراق واستيعاب جزئيات ما دخلت عليه^(١).

يقول الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ): "الكل بالضم اسم لجميع الأجزاء" أ- هـ^(٢).

ويقول الزركشي (ت ٧٩٤ هـ): "ومدلولها الإحاطة بكل فرد من الجزئيات إن أضيفت إلى النكرة أو الأجزاء إن أضيفت إلى معرفة، ومنه الإكليل لإحاطته بالرأس، والكلالة لإحاطتها بالوالد والولد" أ- هـ^(٣).

والكليات عند المناطق هي: القضايا العامة، كقولهم: "كل جسم متحيز"، وهي ما ليس موضوعها جزئياً معيناً، بل ظاهر الكلية^(٤).

(١) انظر المصباح المنير ٥٣٨/٢، والقاموس المحيط ٤/٤٦، وتلخيص الفهوم ٢٠١،

والبحر المحيط ٢٢٩/٢-٢٣٠.

(٢) القاموس المحيط ٤-٤٦.

(٣) البحر المحيط ٢٢٩/٢.

(٤) انظر روضة الناظر ١/١١١.



معناها في الاصطلاح الشرعي:

يطلق مصطلح الكليات - في عرف حملة الشرع- على أمرين:

الأول: القواعد والضوابط الفقهية التي تنصدرها كلمة: "كل"^(١)، والفرق بينها وبين الكليات عند المناطقة، أن الكليات الفقهية يغلب فيها أن يكون موضوعها خاصاً، وأما الكليات عند المناطقة فسمتها الإطلاق والعموم^(٢).

وقد نشأ هذا الاستعمال في علم الفقه - كما في غيره من العلوم- بالنظر إلى الوضع اللغوي لهذه الكلمة على اعتبار أنها صيغة من صيغ العموم، فيكون المراد بالكليات: "القضايا المحكوم فيها على جميع أفراد موضوعها"^(٣)، كقولهم: كل مسكر حرام، وكل راع مسئول عن رعيته، وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل^(٤).

وهذا المعنى هو المراد بـ: الكليات عند علماء القواعد الفقهية، حيث نجد المصنفات في هذا الفن مليئة بهذا الشكل من التعميد، بل إن من علماء هذا الفن من أولاهها عناية خاصة، كالمقري (ت ٧٥٨هـ) الذي أفرد

(١) انظر المنشور ٢/ ٢١٦، والقواعد الفقهية للندوي ٥٣، والقواعد الفقهية للباحسين ٧٧-٧٨.

(٢) انظر القواعد الفقهية للباحسين ٧٧.

(٣) انظر القواعد الفقهية للندوي ٥٣، والقواعد الفقهية للباحسين ٧٧.

(٤) انظر فيض القدير ٥/ ٢٢، ٣٠، ٣٨.



الكليات الفقهية بقسم خاص من كتابه: "عمل من طب لمن حب" ^(١)، وجمع منها (٥٢٤) كلية، مرتباً لها على أبواب الفقه، والزرکشي (ت ٧٩٤هـ) الذي جعل لها قسماً خاصاً في كتابه المنثور جمع فيه (٣٣) كلية ^(٢)، وابن غازي المكناسي (ت ٩١٩هـ) الذي ألف فيها كتاباً مستقلاً سماه: "كليات فقهية على مذهب المالكية" ^(٣)، جمع فيه (٣٣٤) كلية ^(٤).

والكليات بهذا المعنى ليست هي المراد بالبحث هنا.

الثاني: المقاصد العامة والمعاني المناسبة في الشريعة الإسلامية:

وهذا المعنى هو المراد بالكليات عند علماء أصول الفقه، وهو المقصود بهذا البحث، ويعد الجويني (ت ٤٧٨هـ) والغزالي وشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، والشاطبي (ت ٧٩٠هـ) من أوائل علماء الأصول الذين عبروا بهذا المصطلح عن هذا المعنى ^(٥).

(١) هذا الكتاب قسمه المقرئ إلى أربعة أقسام: الأول: في الأحاديث النبوية، والثاني: في الكليات الفقهية، والثالث: في القواعد الحكمية، والرابع: في الألفاظ الحكمية المستعملة في الأحكام الشرعية، وقد قام د. محمد بن الهادي أبي الأجفان بتحقيق قسم الكليات من هذا الكتاب، ونال بموجبه درجة الماجستير من كلية الشريعة بالرياض سنة ١٤٠٤هـ، انظر الكليات للمقرئ، مقدمة المحقق ١٦٢.

(٢) انظر المنثور ٢١٦/٢-٢٢٧.

(٣) انظر الأعلام ٣٣٦/٥، ومعجم المؤلفين ١٦/٩.

(٤) انظر الكليات للمقرئ (مقدمة المحقق) ٨٢.

(٥) يرد هذا المصطلح أحياناً في كتب الفقه ويراد به ذات معناه عند الأصوليين، انظر:

الوسيط ٢٣/٧، وفتح الوهاب ٣٠٠/٢، وشرح فتح القدير ٤٨٧/٣، والدراري المضئنة ٢٥/١، ونيل الأوطار ١٧٥/٩، والسيل الجرار ٢١٦/٣، ١٧٥/٤.



يقول الجويني (ت ٤٧٨هـ) - وهو يتحدث عن منهج الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) -: "طريقة أخرى وهي تشتمل على نظر كلي إلى الفروع وهذا يتأتى بضبط ورد نظر إلى الكليات فالشريعة متضمنها مأمور به ومنهي عنه ومباح ... أ-هـ" (١).

يقول شيخ الإسلام (ت ٧٢٨هـ): "لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات وجهل وظلم في الكليات فيتولد فساد عظيم" أ-هـ (٢).

ويقول الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) - وهو يتحدث عن قطعياً أصول الفقه - -: "أصول الفقه في الدين قطعية لا ظنية، والدليل على ذلك أنها راجعة إلى كليات الشريعة ... وأعني بالكليات هنا الضروريات والحاجيات والتحسينيات" أ-هـ (٣).

وهذا المصطلح يندر ذكره في كتب المتقدمين، وذلك لأن بحثهم للمقاصد العامة في الشريعة كان مقتضياً، وأغلب كلامهم فيها ينصب على

(١) البرهان ٧٤٧/٢

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠٣/١٩.

(٣) الموافقات ٥٢/٢، وانظر كذلك ٧٨/١، ٣٠٠، ٥٤/٢، ٢٣١، ٣٤٦/٣،

٣٠٣، ١٧٤/٤



تعدادها، وحصرها، وبيان وسائل رعايتها، والمحافظة عليها، كما يقرر ذلك عدد من الباحثين في هذا العلم^(١).

ويمكن للناظر في كتبهم أن يستنبط معنى الكليات عندهم اعتماداً على عباراتهم الوجيزة في مقاصد الشرع العامة.

يقول الغزالي (ت ٥٠٥ هـ): "ومقصود الشرع من الخلق خمسة: أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم" أ- هـ^(٢). ويقول: "قرابة المقاصد عبارة حاوية للإبقاء ودفع القواطع وللتحصيل على سبيل الابتداء" أ- هـ^(٣).

وقد بين الغزالي المقصود بالإبقاء بأنه دفع المضرة، والتحصيل بأنه جلب المنفعة، فكأنه عرف المقاصد بأنها: جلب المصلحة ودفع المفسدة^(٤).

ويقول الآمدي (ت ٦٣١ هـ): "المقصود من شرع الحكم: إما جلب مصلحة أو دفع مضرة أو مجموع الأمرين" أ- هـ^(٥).

ويقول العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ): "معظم مقاصد القرآن الأمر باكتساب المصالح وأسبابها والزرع عن اكتساب المفاصد وأسبابها" أ- هـ^(١).

(١) انظر مقاصد الشريعة لليوبي ٤٧-٧٠، ومقاصد الشريعة عند ابن تيمية ٧٥-

٩٢، ومقاصد الشريعة عند العز بن عبد السلام ١١١-١٢١.

(٢) المستصفى ٢٨٧/١.

(٣) شفاء العليل ١٥٩.

(٤) مقاصد الشريعة الإسلامية لليوبي ٣٤.

(٥) الإحكام للآمدي ٢٧١/٣.



ويقول الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): "تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكون ضرورية، والثاني: أن تكون حاجية، والثالث: أن تكون تحسينية" أ-هـ (٢).

ويقول في موضوع آخر: "الأصول الكلية التي جاءت الشريعة بحفظها خمسة وهي الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال" أ-هـ (٣). وكما نلاحظ فإن هذه العبارات لا تشتمل على تعريف واضح للمقاصد العامة في الشريعة، بل تعطي صورة عامة عنها من خلال تعدادها وحصرها، وبيان سبل رعايتها والمحافظة عليها. غير أنه يمكن أن نخرج بتعريف للكلية الشرعية اعتماداً على هذه الرؤية التي تواطأ عليها المتقدمون، فنقول إن المراد بها:

"الأصول العامة المتضمنة للمعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة" (٤). ويظهر من خلال هذا التعريف أن الكليات الشرعية يغلب فيها أن يكون موضوعها خاصاً.

(١) قواعد الأحكام ٧/١.

(٢) الموافقات ٨/٢.

(٣) الموافقات ٤٦/٣-٤٧.

(٤) يتصرف من تعريف الشيخ محمد الطاهر بن عاشور للمقاصد العامة، انظر مقاصد الشريعة لابن عاشور ٢٥١.



ضابط الكليات الشرعية:

بالنظر إلى التعريف المتقدم يمكن القول بأن الكليات الشرعية تشمل كافة الأصول والقواعد العامة المتعلقة بأفعال المكلفين التي أولاها الشارع عناية خاصة وبلغت أدلة وجوب رعايتها والمحافظة عليها مبلغ القطع واليقين.



المطلب الثاني

أقسام الكليات

يكاد يتفق علماء الأصول والمقاصد على تسمية بعض الكليات بالضروريات الخمس، وبما أن هنالك كليات أخرى ليست من هذه الضروريات فيمكن تقسيم الكليات إلى قسمين:

القسم الأول : الكليات الخمس ^(١):

من خلال استقراء الشريعة الإسلامية يتبين لنا من كليات دلائلها ومن جزئياتها المستقراة أن المقصد الأعظم منها هو جلب الصلاح ودرء الفساد ^(٢).

يقول الغزالي (ت ٥٠٥هـ): "فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق، وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم" أ-هـ ^(٣).
ويقول الأمدي (ت ٦٣١هـ): "المقصود من شرع الحكم إما جلب مصلحة أو دفع مضرة أو مجموع الأمرين" أ-هـ ^(١).

(١) جرى عرف كثير من علماء الأصول والفقهاء على التعبير عن الضروريات الخمس بالكليات الخمس، انظر الإبهاج ١٢٣/٢، وحاشية البجيرمي ٢٠٩/٤، ٢٣٢، وحواشي الشرواني ١٠١/٩، ١٦٦.

(٢) انظر مقاصد الشريعة لابن عاشور ٢٧٣-٢٧٧.

(٣) المستصفي ٢٨٧/١.



ويقول العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ): "من تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفاصد حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان بأن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها، وأن هذه المفسدة لا يجوز قربانها، وإن لم يكن فيها إجماع ولا نص ولا قياس خاص" أ-هـ^(٢).

ويقول البيضاوي (ت ٦٨٥هـ): "الاستقراء دل على أن الله شرع أحكامه لصالح العباد تفضلاً وإحساناً" أ-هـ^(٣).

ويقول شيخ الإسلام بن تيمية (ت ٧٢٨هـ): "إن أمره وتشريعه سبحانه مقصوده بيان ما ينفع العباد إذا فعلوه وما يضرهم" أ-هـ^(٤).

ويقول الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): "استقرينا من الشريعة أنها وضعت لمصالح العباد" أ-هـ^(٥).

وانطلاقاً من هذا المقصد الأعظم فقد ذهب أكثر علماء الأصول إلى حصر كليات الشريعة في خمسة أصول، عرفت اصطلاحاً بالضروريات

(١) الإحكام للأمدى ٢٧١/٣.

(٢) قواعد الأحكام ١٦٠/٢.

(٣) الإبهاج شرح المنهاج ٦٨/٣.

(٤) منهاج السنة ٣٦/٣.

(٥) الموافقات ٦/٢.



الخمس، وبالكليات الخمس^(١)، وحكى الغزالي (ت ٥٠٥هـ) وغيره إجماع المثل على اعتبارها^(٢)؛ وهذه الأصول هي:

١ - حفظ الدين.

٢ - حفظ النفس.

٣ - حفظ العقل.

٤ - حفظ المال.

٥ - حفظ النسل أو النسب^(٣).

يقول الرازي (ت ٦٠٦هـ): "ثم قد عرفت أن المناسبة التي من باب الضرورة خمسة، وهي مصلحة النفوس والعقول والأديان والأموال والأنساب" أ-هـ^(٤).

ويقول البيضاوي (ت ٦٨٥هـ): "المناسب ما يجلب للإنسان نفعاً أو يدفع عنه ضرراً وهو حقيقي دنيوي ضروري كحفظ النفس بالقصاص،

(١) انظر شرح تنقيح الفصول ٣٩٢.

(٢) انظر المستصفى ٢٨٨/١، وشرح تنقيح الفصول ٣٩٢، والإحكام للآمدي ٢٧٤/٣، والبحر المحيط ١٨٨/٤، والموافقات ١٠/٢.

(٣) انظر البرهان ١٧٠/٢، والمستصفى ٢٨٧/١، والإبهاج ٦٠/٣، والإحكام للآمدي ٢٧٤/٣، وشرح مختصر الروضة ٢٠٩/٣، والتحرير ٤٣٣، وشرح تنقيح الفصول ٣٩١، والبحر المحيط ١٨٨/٤-١٨٩.

(٤) المحصول ٦١٢/٢/٢.



والدين بالقتال، والعقل بالزجر عن المسكرات، والمال بالضمان، والنسب بالحد على الزنا"أ-هـ^(١).

ويقول الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): "الأصول الكلية التي جاءت الشريعة بحفظها خمسة: وهي: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال"أ-هـ^(٢).

ويقول القرافي (ت ٦٨٤هـ): "الكليات الخمس وهي: حفظ النفوس والأديان والأنساب والعقول والأموال"أ-هـ^(٣).

ويبين الغزالي (ت ٥٠٥هـ) بعد ذكره لهذه الأصول الخمسة وجه علاقتها بالمقصد الأعظم من التشريع بقوله: "فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة"أ-هـ^(٤).

القسم الثاني: الكليات الأخرى:

يرى بعض العلماء عدم حصر الكليات في الضروريات الخمس، ويزيدون عليها كليات أخرى هي:

١ - حفظ الأعراض.

وهو أحد الكليات التي جرى الخلاف في عدها من الضروريات.

(١) الإبهاج ٦٠/٣.

(٢) الموافقات ٤٧/٣.

(٣) شرح تنقيح الفصول ٣٩١.

(٤) المستصفي ٢٨٧/١.



فجزم بكونه منها عدد من علماء الأصول، ومن أبرز هؤلاء: الغزالي (ت ٥٠٥هـ) في الإحياء، والعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)، والطوفي (ت ٧١٦هـ)، والسبكي (ت ٧٥٦هـ)، وابن النجار (ت ٩٧٢هـ)، والشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) ^(١).

وذهب آخرون إلى أنه ليس في رتبة الضروريات الخمس، ومن هؤلاء: شهاب الدين الكوراني (ت ٨٩٣هـ)، والطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، الذي اختار أنه من قبيل الحاجيات ^(٢).

وقد أشار القرافي (ت ٦٨٤هـ) إلى الخلاف في عده منها ^(٣)، وذكر القول القاضي بأن الأديان عوض عن الأعراض، ثم قال: "وفي التحقيق الكل متفق على تحريمه فما أباح الله تعالى العرض بالقذف والسباب قط" أ-هـ ^(٤).

واختار الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) إلحاقها بالضروريات الخمس حين قال: "وإن الحق بالضروريات حفظ العرض فله في الكتاب أصل شرحته السنة في اللعان والقذف" أ-هـ ^(٥).

(١) انظر إحياء علوم الدين ٤/١١٩٥، وقواعد الأحكام ٤/١، ٩٦-٩٨، وشرح مختصر الروضة ٣/٢٠٩، وجمع الجوامع ٢/٣٢٢، وشرح الكوكب المنير ٤/١٦٢، وإرشاد الفحول ٢١٦..

(٢) انظر الدرر اللوامع ٢/٦٢٠، ومقاصد الشريعة لابن عاشور ٣٠٥.

(٣) انظر شرح تنقيح الفصول ٣٩١-٣٩٢.

(٤) المصدر السابق ٣٩٢.

(٥) الموافقات ٤/٢٩.



وفصل الزركشي (ت ٧٩٤هـ) هذه المسألة - في كتابه تشنيف المسامع - وبين أن الأعراض تتفاوت فمنها ما هو من الكليات وهي الأنساب، فإنها أرفع من الأموال، ومنها ما هو دونها وهو ما هو من الأعراض غير الأنساب.

والذي يفهم من كلامه في الجملة أن حفظ العرض يعد من الكليات، غير أن مرتبته بينها تختلف باختلاف المراد به^(١).

ومما يؤكد هذا أنه ذكر هذا القول - في البحر المحيط - واستدل له بقوله: "فإن عادة العقلاء بذل نفوسهم وأموالهم دون أعراضهم، وما فدي بالضروري أولى أن يكون ضرورياً، وقد شرع في الجناية عليه بالقذف الحد، وهو أحق بالحفظ من غيره" أ-هـ^(٢).

واختار بعض الباحثين المعاصرين^(٣)، التفصيل في ذلك مستعيناً بالمعنى اللغوي لهذه الكلمة فخلص إلى أن المنع من الطعن في عرض الإنسان بمعنى قذفه، أو قذف أسلافه، أو من يلزمه أمره يرجع إلى المحافظة إلى ضروري آخر وهو النسب أو النسل، وبناءً عليه تكون المحافظة على العرض هنا تكميلية أو حاجية، وأما الطعن في العرض بالشتم والذم غير القذف بوصفه بأنه بخيل أو جبان أو ظالم ونحو ذلك

(١) انظر تشنيف المسامع ٨٦/٢.

(٢) البحر المحيط ١٨٩/٤ - ١٩٠.

(٣) هو الدكتور محمد بن أحمد بن مسعود اليوبي.



فهذا وإن كان محرماً غير أنه لا يصل إلى درجة الضروري وإنما يكون حاجياً فقط^(١).

وهذا الرأي قريب من رأي الزركشي (ت ٧٩٤هـ) المتقدم، والحاجة إلى التفصيل في هذه المسألة تبدو ملحة، وما ذكره الباحث بخصوص الطعن في العرض بالشتم والذم الخالي من القذف وجيه، غير أن الطعن في العرض بالقذف لا يظهر إلحاقه بالنسب أو النسل كما ذكر الباحث، كما لا يظهر إلحاقه بالدين في القول الذي أشار إليه القرافي (ت ٦٨٤هـ) بل يمكن جعله قسماً سادساً مستقلاً نظراً لأهميته البالغة.

يقول العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ): "واتفق الحكماء على ذلك وكذلك الشرائع على تحريم الدماء والأبضاع والأموال والأعراض" أ- هـ^(٢).

ويقول الزركشي (٧٩٤هـ) - وهو يستدل لمن يرى عده قسماً سادساً: "فإن عادة العقلاء بذل نفوسهم وأموالهم دون أعراضهم، وما فدي بالضروري أولى أن يكون ضرورياً، وقد شرع في الجناية عليه بالقذف الحد، وهو أحق بالحفظ من غيره" أ- هـ^(٣).

وعلى كل حال فحفظ العرض من الكليات الشرعية المتفق عليها سواء جعل سادس الضروريات الخمس أو لم يجعل.

(١) انظر مقاصد الشريعة الإسلامية لليوبي ٢٨٢-٢٨٣.

(٢) انظر قواعد الأحكام ٤/١.

(٣) البحر المحيط ٤/١٨٩-١٩٠، وانظر كذلك إرشاد الفحول ٢١٦.



٢ - التيسير ورفع الحرج.

وهو أحد الكليات الشرعية المهمة، وأدلتها في الشرع بلغت مبلغ القطع، بل هو سمة هذا الدين، فما سمي دين الإسلام بالحنيفية السمحة إلا لما فيه من التيسير والتخفيف^(١)، ومن أسماء الباري سبحانه: "الروؤف" و"الرحيم" ومعناها يؤكد هذه السمة، وأغلب الرخص الشرعية مبنية على هذا الأصل الكلي.

يقول الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): "كل أمر شاق جعل الشارع فيه للمكلف مخرجاً، فقصد الشارع بذلك المخرج أن يتحراه المكلف إن شاء، كما جاء في الرخص شرعية المخرج من المشاق، فإذا توخى المكلف الخروج من ذلك على الوجه الذي شرع له كان ممثلاً لأمر الشارع، أخذاً بالحزم في أمره، وإن لم يفعل ذلك وقع في محظورين، أحدهما: مخالفته لقصد الشارع كانت تلك المخالفة في واجب أو مندوب أو مباح، والثاني: سد أبواب التيسير عليه وفقد المخرج عن ذلك الأمر الشاق الذي طلب الخروج عنه بما لم يشرع له" أ-هـ^(٢).

وقد صاغ الفقهاء قاعدة مشهورة تعبر عن هذا الأصل الكلي سموها قاعدة: "المشقة تجلب التيسير" وهي تعد إحدى القواعد الخمس الكبرى عندهم^(٣)، لأنها تدخل في أكثر أبواب الفقه، وهي ليست قاعدة فقهية

(١) انظر الموافقات ١/ ٣٤٠-٣٤١، وقواعد الأحكام ١/ ١٧٥، ومقاصد الشريعة لابن عاشور ٢٣٥-٢٣٦، ٢٦٨-٢٧٢.

(٢) الموافقات ١/ ٣٤٦.

(٣) انظر المنتور ٢/ ٢٦٩، والمجموع المذهب ١/ ٩٧، والأشباه والنظائر للسيوطي ٧٦، والأشباه والنظائر لابن نجيم، ٧٤، ومجلة الأحكام العدلية مادة ١٧.



فحسب، بل تعد من القواعد الأصولية المهمة أيضاً، حيث بنى عليها علماء الأصول اشتراط القدرة في التكليف، وعدم التكليف بما لا يطاق^(١).

والتيسير ورفع الحرج وإن كان معدوداً في مرتبة الحاجيات - كما يقرر ذلك الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) وغيره من العلماء^(٢) - إلا أن عناية الشارع به - وتضافر الأدلة عليه تجعله جديراً بعده من كليات الشريعة التي يجب مراعاتها والمحافظة عليها^(٣).

٣ - دفع الضرر ورفع.

فإنه أحد الكليات الشرعية الكبرى، وأدلة اعتبار هذا الأصل من الكتاب والسنة كثيرة ومتنوعة، ومن جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم قوله: "لا ضرر ولا ضرار"^(٤).

يقول الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) - وهو بين نوع دلالة هذا الحديث - "فإنه داخل تحت أصل قطعي في هذا المعنى، فإن الضرر والضرار

(١) انظر شرح الكوكب المنير ٤٨٧/١، والموافقات ١٢٣-١٢١/٢.

(٢) انظر الموافقات ١٠-١٠/٢، ومقاصد الشريعة عند ابن تيمية، ٤٩١.

(٣) بتصرف من الموافقات ٣٠٦/٣.

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الأقضية، باب القضاء في المرافق ٧٤٥/٢، والإمام أحمد في المسند ٣١٣/١، ٣٢٧/٥، وابن ماجه في سننه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ٧٨٤/٢، والدارقطني في سننه، كتاب الأقضية والأحكام وغير ذلك ٢٢٨/٤، وأخرجه الحاكم في مستدركه بلفظ: "لا ضرر ولا ضرار، من ضار ضاره الله، ومن شاق شاق الله عليه"، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، انظر المستدرک ٥٧/٢، وللحديث طرق وشواهد كثيرة يقوي بعضها بعضاً، قال الألباني: صحيح، انظر إرواء الغليل ٤٠٨/٣.



مبثوث منعه في الشريعة كلها، في وقائع جزئيات، وقواعد كلييات، كقوله تعالى: {ولا تمسكوهن ضراً لتتعدوا} ^(١)، {ولا تضاروهن لتضيّقوا عليهن} ^(٢)، {لا تضار والدّة بولدها} الآية ^(٣)، ومنه النهي عن التعدي على النفوس والأموال والأعراض وعن الغضب والظلم، وكل ما هو في المعنى إضرار أو ضرار، ويدخل تحته الجناية على النفس أو العقل أو النسل أو المال، فهو معنى في غاية العموم في الشريعة لا مرأى فيه ولا شك "أ-هـ" ^(٤).

وكلام الشاطبي هذا يوحى بأن رفع الضرر راجع إلى حفظ الضروريات الخمس، وقد عد ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) هذا الأصل من المقاصد الظنية القريبة من القطع ^(٥).

٤- العدل، وعدم الظلم.

وهو أحد الكليات الشرعية المهمة التي أكد عليها في الكتاب والسنة، يقول البارئ سبحانه: {إن الله يأمر بالعدل والإحسان} ^(٦)، ويقول سبحانه: {وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل} ^(٧).

(١) سورة البقرة آية ٢٣١.

(٢) سورة الطلاق آية ٦.

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٣.

(٤) الموافقات ١٦/٣-١٧.

(٥) مقاصد الشريعة لابن عاشور ٢٣٧.

(٦) سورة النحل آية ٩٠.

(٧) سورة النساء آية ٥٨.



والعدل مطلب شرعي في الأقوال والأفعال، في العبادات
والمعاملات.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) : "الشريعة مبناها على
العدل" أ-هـ^(١).

ويقول: "وأصل الدين العدل الذي بعث الله الرسل بإقامته"^(٢).

ويقول : "ولهذا كان العدل أمراً واجباً في كل شيء وعلى كل أحد،
والظلم محرماً في كل شيء ولكل أحد وأمر العالم في الشريعة
مبني على هذا ، وهو العدل في الدماء، والأموال، والأبضاع، والأنساب،
والأعراض" أ-هـ^(٣).

ويقول -في شأن العبادات- : "العدل في العبادات من أكبر مقاصد
الشريعة" أ-هـ^(٤).

ويقول - في شأن المعاملات - : "الأصل في العقود جميعها هو
العدل فإنه بعثت به الرسل وأنزلت الكتب" أ-هـ^(٥).

وقد ذكر العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) أن أجمع آية في القرآن
للحث على المصالح كلها والزجر عن المفساد بأسرها قوله تعالى : {إن

(١) مجموع الفتاوى ٣٥١/٢٠.

(٢) المصدر السابق ٢٤/١٩.

(٣) المصدر السابق ١٦٦/١٨.

(٤) حقيقة الصيام ٦٤.

(٥) مجموع الفتاوى ٥١٠/٢٠.



الله يأمر بالعدل والإحسان^(١)، ثم قال: "فإن الألف واللام في العدل والإحسان للعموم والاستغراق فلا يبقى من دق العدل وجله شيء إلا اندرج في قوله: {إن الله يأمر بالعدل}.... والعدل هو التسوية والإنصاف" أ-هـ^(٢).

٥ - المساواة :

فإنها من كليات الشريعة المهمة، يقول سبحانه: {لما أتىها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم}^(٣)، فهذه الآية تؤكد مبدأ المساواة بين الناس في أصل الخلق، وأنهم لا يتفاضلون فيما بينهم إلا بالتقوى، يؤكد هذا سبب نزولها فإنها نزلت في بني بياضة عندما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يزوجوا أبا هند امرأة منهم، فقالوا: "نزوج بناتنا موالينا"^(٤) حديث يجب تخريجه. وبمثل هذا المعنى جاءت السنة في أحاديث صحيحة ومتواترة^(٥).

يقول ابن عباس رضي الله عنهما: "زجرهم عن التفاخر بالأنساب والتكاثر بالأموال والازدياء بالفقراء، فإن المدار على التقوى"^(٦).

(١) سورة النحل آية ٩٠.

(٢) قواعد الأحكام ١٦١/٢.

(٣) سورة الحجرات آية ١٣.

(٤) انظر تفسير القرطبي ٣٤٠/١٦.

(٥) انظر تفسير الطبري ٩٠/٢٦، وتفسير القرطبي ٣٤٠/١٦-٣٤٤، وتفسير

ابن كثير ٣٦٠/٧-٣٦٢.

(٦) انظر تفسير القرطبي ٣٤٠/١٦.



وحيث تقرر أن المساواة أصل من الأصول الكلية في الشريعة الإسلامية فينبغي أن ندرك أن مفهومها في الإسلام يختلف عن مفهومها السائد في التشريعات والقوانين الوضعية.

فالمساواة في الإسلام معناها أن المسلمين مستوون في الانتساب لهذا الدين بحكم قوله تعالى : {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ أَخَوَةٌ} ^(١)، إذ معنى الأخوة يشمل التساوي على الإجمال بجعل المسلمين سواء في الحقوق الثابتة لهم في الشريعة بدون تفاوت فيما لا أثر للتفاوت فيه بين المسلمين من حيث إنهم مسلمون، لأن كونهم سواء في أصل الخلقة واتحاد الدين يجعلهم جديرين بالتساوي في تعلق خطاب الشريعة بهم، لا يؤثر في ذلك التساوي مؤثر من قوة أو ضعف، فلا تكون عزة العزيز رافعة له في آثار التشريع، ولا ضعف الذليل حائلاً بينه وبين مساواته غيره في آثار التشريع.

وبما أن الإسلام دين الفطرة، فكل ما شهدت الفطرة بالتساوي فيه بين المسلمين فالتشريع يفرض فيه التساوي بينهم، وكل ما شهدت الفطرة بتفاوت البشرية فيه فالتشريع لا يفرض أحكاماً متساوية فيه، لأن المساواة في التشريع الإسلامي ينظر فيها إلى التساوي في الخلقة أولاً ^(٢).

يقول الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) : "فالمساواة في التشريع أصل لا يتخلف إلا عند وجود مانع، فلا يحتاج إثبات التساوي في التشريع بين الأفراد أو الأصناف إلى البحث عن موجب المساواة، بل

(١) سورة الحجرات آية ١٠.

(٢) بتصرف من مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور ٣٢٩-٣٣٠.



يكتفي بعدم وجود مانع من اعتبار التساوي ، ولذلك صرح علماء الأمة بأن خطاب القرآن بصيغة التذكير يشمل النساء ولا تحتاج العبارات من الكتاب والسنة في إجراء أحكام الشريعة على النساء إلى تغيير الخطاب من تذكير إلى تأنيث ولا عكس ذلك "أ-هـ" (١).

٦ - الحرية .

وهي كذلك إحدى كليات الشريعة المهمة، لكونها من لوازم المساواة التي أكدت عليها الشريعة.

وقد جاء الإسلام برعايتها والعناية بها بمفهومها الحقيقي والمجازي.

أما الحرية بمفهومها الحقيقي: فهي عدم الرق، وذلك بأن يكون الإنسان مالكا لتصرفاته متفردا بقراره، لا تتوقف تصرفاته على رضا غيره، إذ الرقيق غير قادر على التصرف أصالة إلا بإذن سيده.

والحرية بهذا المعنى أصل من الأصول المعتمدة في الشرع، ومن القواعد الفقهية المتفق عليها قاعدة : "الأصل الحرية" (٢).

يقول الغزالي (ت ٥٠٥هـ) -في شأن اللقيط إذا لم يدع أحد رقه :-
"فالأصل فيه الحرية في كل ما يخصه ولا يتعلق بغيره، فينبني فيه الأمر

(١) المصدر السابق ٣٣٠-٣٣١.

(٢) انظر المغني ٢٨٨/٦، ٨٥/٩، ٨٦، ٢٦٨/١٠، وكشاف القناع ٢٣٤/٤، ٣٩٧/٦، ٥٣١/٥، والمهذب ٤٤٠/١، وإعانة الطالبين ٢٥٧/٤، والوسيط ٣٢٠/٤، ٣٢٨، وحاشية الدسوقي ١٤٣/٤، ومواهب الجليل ٣٠٦/٥، وشرح فتح القدير ٣٤٨/٥، ١١٥/٦، وحاشية ابن عابدين ٦٠/٤، والمنثور للزركشي ٤٢٠/٢.



على الأصل، إذ يحكم له بالملك ويصرف ماله إلى بيت المال إذا مات^(١) - هـ^(١).

ويقول زكريا الأنصاري (ت ٨٢٣ هـ) :- "أو ادعى صبي ومجنون مجهول نسب ولو سكران فقال أنا حر أصالة حلف فيصدق لأن الأصل الحرية، وعلى المدعي البينة" أ- هـ^(٢).

وأما الرق في الإسلام فهو وصف طارئ^(٣)، نشأ في الأصل تبعاً لفريضة الجهاد، وسببه الأساسي هو الأسر في الحرب فالأسير في مدة الأسر هو العاني، ثم إذا شاء الذين أسروه إبقاء حياته جعلوه عبداً يخدمهم ولا يتصرف إلا حسب إرادتهم^(٤)، وقد نظم الإسلام الأحكام المتعلقة بمن اتصف بهذا الوصف من حيث حقوقه وواجباته، وحكم بيعه وشرائه وكافة الأحكام المتعلقة به.

ومما يؤكد كون الحرية أحد المقاصد السامية في الإسلام : أن الشارع يتشوف إلى العتق ويحث عليه، ومن استقرأ أحكام الشرع الجزئية أدرك أن من أهم مقاصده إلغاء العبودية، وتعميم الحرية، فالعتق في الإسلام أفضل القربات، وأعظمها أجراً^(٥)، وجلّ الكفارات في الشرع تشتمل على العتق، بل بلغ من عناية الشارع به أن جعله أحد مصارف

(١) الوسيط ٣٢٠/٤.

(٢) فتح الوهاب ٣٩٩/٢.

(٣) انظر المبدع ٢٧٦/٨، وكشاف القناع ٥٣١/٥، ٣٩٧/٦.

(٤) مقاصد الشريعة لابن عاشور ٣٩١.

(٥) انظر جملة من الأحاديث والآثار التي تدل على فضل العتق في تفسير القرطبي



الزكاة الثمانية ، وندب إلى الاستجابة إلى طلب العبيد إذا أرادوا المكاتبـة بقوله : {والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً} ^(١)، حتى إن بعض العلماء حمل هذا الأمر على الوجوب ^(٢)، وإن كان الراجح هو الاستحباب ^(٣).

ومن أشهر القواعد التي يرددها الفقهاء ويعتمدون عليها في كتبهم قاعدة "الشارع متشوف إلى الحرية" ^(٤).

وأما الحرية بمعناها المجازي فيقصد بها : حق الإنسان الحر في التصرف في نفسه وفي شؤونه كما يشاء دون حجر ولا إجبار، ويقابلها بهذا المعنى : منع الحر من التصرف في شؤونه لمعنى من المعاني، كالفلسف أو الإفلاس، أو نحو ذلك، وكذا إكراهه على أمر لا يرضاه لمصلحة غالبية ، كإجبار الشريك الممتنع على القسمة، وإجبار الزوج أو الأب على النفقة الواجبة ، ونحو ذلك، وهذا المعنى ناشيء عن الأول بطريق المجاز في الاستعمال ^(٥).

(١) سورة النور آية ٣٣.

(٢) انظر المغني ٤٤٢/١٤.

(٣) المصدر السابق ٤٤٢/١٤-٤٤٤.

(٤) انظر المبدع ٣٣١/٤، ٣٦٨/٦، والوسيط ٤٦٣/٧، وحاشية البجيرمي ٢١/٤،

ومغني المحتاج ٣٣/٢، وشرح فتح القدير ٥١٣/٤، وحاشية الدسوقي ٣٨٣/٤،

والمنثور للزركشي ١٤٧/١.

(٥) انظر مقاصد الشريعة لابن عاشور ٣٩١.



والحرية بهذا المعنى تعد من مقاصد الشرع كذلك، ومن استقرأ أدلة الشرع الجزئية أمكنه الوقوف على هذا المعنى من خلال جملة من الأحكام التي تعبر عنه، ومن أهمها ما يلي:

١ - حق الملكية واستقلال الذمة والتصرف لكل من اتصف بهذا الوصف، سواء كان صغيراً أو كبيراً، ذكراً أو أنثى^(١)، يقول سبحانه: {وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم}^(٢)، فنسبة المال لهم تدل على حق الملكية، والولاية على الصغير والسفيه لا تعني سلب هذا الحق، ويقول سبحانه: {للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن}^(٣)، وقد ذكر بعض المفسرين في سبب نزولها أن أهل الجاهلية كانوا لا يورثون النساء والصبيان^(٤)، فجاءت هذه الآية لتثبت حق الميراث لهم.

٢ - أن الشارع اعتبر إرادة المكلف المستقلة ورضاه في صحة كافة العقود والتصرفات ولزومها، ومن الأدلة التي تعبر عن ذلك قوله تعالى: {يا أيها الذي آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل: إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم}^(٥)، وقوله صلى الله عليه

(١) انظر المعني ٥٩٤/٦، ٦٠٢-٦٠٣ .

(٢) سورة النساء، آية ٦ .

(٣) سورة النساء آية ٣٢ .

(٤) انظر تفسير الطبري ١٦٢/٥ .

(٥) سورة النساء آية ٢٩، وانظر الاستدلال بها على شرط الرضا في العقود في

الفتاوى ١٥٥/٢٩، وتخريج الفروع على الأصول ١٤٣ .



وسلم: (لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه)^(١)،
وقوله صلى الله عليه وسلم: (إنما البيع عن تراض)^(٢)، وقوله
صلى الله عليه وسلم: (لا تتكح الأيم حتى تستأمر ولا تتكح البكر
حتى تستأذن)^(٣).

٣ - أن الشارع رفع المؤاخذة عن المكره ، يقول سبحانه: {من كفر
بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان}^(٤)،
ويقول صلى الله عليه وسلم: (إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ
والنسيان وما استكرهوا عليه)^(٥).

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٧٢/٥، والدارقطني في سننه ، كتساب البيوع
٢٦/٣، ورقمه ٩٢، وللحديث شواهد ومتابعات، وقد روى من طرق متعددة يعضد
بعضها بعضاً ، انظر مجمع الزوائد ١٧٢/٤.

(٢) أخرجه ابن ماجة في سننه من حديث أبي سعيد الخدري ، كتاب التجارات ، باب
بيع الخيار ٥٣٨/٣، ورقمه ٢١٨٥، وأخرجه ابن حبان في صحيحة ورقمه ٤٩٦٧،
والبيهقي في سننه ١٧/٦، وقال البوصيري : إسناده صحيح، انظر مصباح الزجاجة
١٣٨.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحة، كتاب النكاح، باب لا ينكح الأب وغيره البكر
والثيب إلا برضاها ١٩٧٤/٥، ورقمه ٤٨٤٣، ومسلم في صحيحة، كتاب النكاح، باب
استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ١٠٣٦/٣، ورقمه ١٤١٩.
(٤) سورة النحل آية ١٠٦.

(٥) أخرجه ابن حبان في صحيحة ٢٠٢/١٦، ورقمه ٧٢١٩، وابن ماجة في سننه
٦٥٩/١، ورقمه ٢٠٤٣، والدارقطني في سننه ١٧٠/٤ ورقمه ٣٣، وللحديث طرق
متعددة يقوي بعضها بعضاً. انظر مجمع الزوائد ٢٥٠/٦.



٤ - أن الشارع أسس حرية الاعتقاد بإبطال المعتقدات الضالة التي أكره دعاة الضلالة أتباعهم ومريديهم على اعتقادها من دون فهم ولا علم ولا هدى ولا كتاب منير، وبالدعاء إلى إقامة البراهين على العقيدة الحقّة، ثم بالأمر بحسن مجادلة المخالفين وردهم إلى الحق بالحكمة والموعظة الحسنة، والجدال بالتّي هي أحسن، ثم بنفي الإكراه في الدين^(١).

٧ - الائتلاف وعدم الاختلاف .

وهو كذلك من الكليات التي أكد الشارع عليها، يقول الباري سبحانه: {واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا}^(٢)، ويقول: {ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا}^(٣)، ويقول: {ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم}^(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): "وتعلمون أن من القواعد العظيمة التي هي من جماع الدين: تأليف القلوب، واجتماع الكلمة، وصلاح ذات البين، فإن الله تعالى يقول: {فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم}^(٥)، ويقول: {واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا}^(٦)، ويقول: {ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات، وأولئك

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور ٣٩٦.

(٢) سورة آل عمران آية ١٠٣.

(٣) سورة آل عمران آية ١٠٥.

(٤) سورة الأنفال آية ٤٦.

(٥) سورة الأنفال آية ١.

(٦) سورة آل عمران آية ١٠٣.



لهم عذاب عظيم^(١)، وأمثال ذلك من النصوص التي تأمر بالجماعة والانتلاف، وتنتهي عن الفرقة والاختلاف، وأهل هذا الأصل هم أهل الجماعة، كما أن الخارجين عنه هم أهل الفرقة" أ-هـ^(٢).

وهذا الأصل وإن كان وسيلة ومكماً لحفظ المقاصد الضرورية الخمس إلا أن تضافر الأدلة الموجبة للمحافظة عليه ورعايته تجعله حقيقةً بعده من كليات الشريعة.

٨ - الإصلاح وعدم الفساد والإفساد.

وهو من الكليات العظيمة التي أمر الشارع بالمحافظة عليها^(٣)، يقول سبحانه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنَكُمْ﴾^(٤)، ويقول: ﴿وَلَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾^(٥)، ويقول: ﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ﴾^(٦)، ويقول: ﴿وَاللَّهُ لَا يَحِبُّ الْمَفْسِدِينَ﴾^(٧)، وقد رتب الله سبحانه وتعالى عقوبة عظيمة في الدنيا والآخرة على من يسعى في الأرض فساداً، وما تحريم الشرك - وهو أعظم إفساد في الأرض -

(١) سورة آل عمران آية ١٠٥.

(٢) مجموع الفتاوى ٥١/٢٨.

(٣) انظر مقاصد الشريعة لابن عاشور ٢٧٤.

(٤) سورة الأنفال آية ١.

(٥) سورة الأعراف آية ٥٦، وآية ٨٥.

(٦) سورة البقرة آية ٦٠، والأعراف آية ٧٤، وهود آية ٨٥، والشعراء آية ١٨٣،

والعنكبوت آية ٣٦.

(٧) سورة المائدة آية ٦٤.



والزنا، والسرقه، وأكل أموال الناس بالباطل، ونحوها من الجزئيات إلا شواهد على عناية الإسلام بهذا الأصل الكلي^(١).

وقد وسع شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) دائرة الكليات فأضاف إليها الأصول الآتية:

١ - مخالفة المشركين وعدم التشبه بهم.

وقد عده شيخ الإسلام قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة كثيرة الشعب، وأصلاً جامعاً من أصولها كثير الفروع^(٢).

٢ - مخالفة الشياطين ومن لم يكمل دينه.

يقول رحمه الله: "ومما يشبه الأمر بمخالفة الكفار الأمر بمخالفة الشياطين"^(٣)، ويقول: "وقريب من هذا مخالفة من لم يكمل دينه من الأعراب ونحوهم"^(٤).

٣ - مخالفة المكلف هواه حتى يكون عبداً لله طوعاً، كما هو عبد لله كرها.

يقول رحمه الله: "وأما كون الإنسان مريداً لما أمر به أو كارهاً له فهذا لا تلتفت إليه الشرائع، بل ولا أمر عاقل، بل الإنسان مأمور بمخالفة هواه" أ-هـ^(٥).

(١) بتصرف من مقاصد الشريعة لليوبي ٤٧٨-٤٧٩.

(٢) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ٦٠/١.

(٣) المصدر السابق ١٤١.

(٤) المصدر السابق ١٤٢.

(٥) مجموع الفتاوى ٣٤٦/١٠.



وقد أشار الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) إلى هذا الأصل بقوله: "المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه، حتى يكون عبداً لله اختياراً، كما هو عبد لله اضطراراً" أ-هـ^(١).

٤ - الدعوة إلى الله، والجهاد في سبيله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتعاون على ذلك.

يقول رحمه الله: "كل بني آدم لا تتم مصلحتهم لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا بالاجتماع والتعاون والتناصر، فالتعاون والتناصر على جلب منافعهم، والتناصر لدفع مضارهم، ولهذا يقال: الإنسان مدني بالطبع، فإذا اجتمعوا فلا بد لهم من أمور يفعلونها يجتلبون بها المصلحة، وأمور يجتنبونها لما فيها من المفسدة، ويكونون مطيعين للأمر بتلك المقاصد، والناهي عن تلك المفسدات، فجميع بني آدم لابد لهم من طاعة أمر أو ناه^(٢)..... وإذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهي، فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو الأمر بالمعروف، والنهي الذي بعثه به هو النهي عن المنكر، وهذا نعت النبي والمؤمنين، كما قال تعالى: (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون

(١) الموافقات ١٦٨/٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٦٢/٢٨.



عن المنكر^(١)..... وجميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"أ-هـ^(٢).

وهذه المقاصد الأربعة وإن كانت من الأصول الكلية بالاتفاق، إلا أنها جميعاً راجعة إلى حفظ الدين وتكميله، وهو أول الكليات ورأس الضروريات الخمس.

٥ - المحافظة على مكارم الأخلاق ومحاسن العادات.

فهو من الكليات المهمة عند شيخ الإسلام، حيث بين رحمه الله - أن الإسلام يحض على الصبر والسماحة والشجاعة والكرم وسائر الخصال الحميدة، ويذم ما يضادها من الجزع والبخل والجبن ونحو ذلك من الخصال الذميمة.

يقول سبحانه - في وصف أصحاب الميمنة - : ﴿وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة﴾^(٣).

والصبر يكون على فعل الحسن المأمور، وترك السيئ المحظور، ويدخل في ذلك الصبر على الأذى، وعلى ما يقال ، وعلى ما يصيبه من المكاره، والصبر عن البطر عند النعم، وغير ذلك من أنواع الصبر^(٤).

(١) سورة التوبة آية ٧١، وانظر في كون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصول الدين المهمة إحياء علوم الدين للغزالي ٨٩٥/٣، والموافقات للشاطبي ٢٣٧/١.

(٢) مجموع الفتاوى ٦٥/٢٨-٦٦.

(٣) سورة البلد آية ١٧.

(٤) مجموع الفتاوى ١٥٣/٢٨.



يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): "فالحاجة إلى السماحة والصبر عامة لجميع بني آدم لا تقوم مصلحة دينهم ودنياهم إلا به" أ- هـ^(١).

ويقول - في شأن خلق الشجاعة والكرم -: "فلهذا تجدهم يمدحون جنس الشجاعة وجنس السماحة، إذ كان عدم هذين مذموماً على الإطلاق، وأما وجودهما فيه تحصل مقاصد النفوس على الإطلاق، لكن العاقبة في ذلك للمتقين، وأما غير المتقين فلهم عاجلة لا عاقبة" أ- هـ^(٢).

وهذا الأصل راجع إلى مكارم الأخلاق ومحاسن العادات، التي هي مكملة لحفظ الضروريات^(٣)، وتسمى اصطلاحاً بـ: التحسينيات.

يقول الرازي (ت ٦٠٦هـ) - في تعريفها -: "هي تقرير الناس على مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم" أ- هـ^(٤).

ويقول الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): "وأما التحسينيات فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق" أ- هـ^(٥).

(١) المصدر السابق ١٥٤/٢٨.

(٢) المصدر السابق ١٦٣/٢٨.

(٣) انظر مقاصد الشريعة عند ابن تيمية ٢٧١.

(٤) المحصول ٢٢٢/٢/٢.

(٥) الموافقات ١١/٢.



المطلب الثالث

ترتيب الكليات

لاشك بأن الضروريات الخمس تأتي في مقدمة الكليات، لكن هذه الضروريات ليست على مرتبة واحدة، بل بعضها أولى بالتقديم عند تعارض مصالحها.

والذي اختاره جمهور الأصوليين هو تقديم حفظ الدين على ما سواه من الضروريات عند حصول تعارض بين مصلحة ترجع إليه ومصلحة ترجع إلى ما سواه من هذه الضروريات^(١).

وسبب تقديم حفظ الدين على غيره هو النظر إلى مقصوده وثمرته من نيل السعادة الأبدية، وما سواه من الضروريات إنما هو مقصود من أجله، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٢) (٣).

ومما يؤكد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (فدين الله أحق بالقضاء)^(٤).

(١) انظر الإحكام للآمدي ٢٧٥/٤، والإبهاج ٢٥٧/٣، والتمهيد للأسنوي ٥١٥، ومختصر المنتهى ٣١٧/٢، والبحر المحيط ٤٨٠/٤، وشرح الكوكب المنير ٧٢٧/٤، والتقريب والتحرير ٢٣١/٣، وفواتح الرحموت ٣٢٦/٢.

(٢) سورة الذاريات آية ٥٦.

(٣) انظر الإحكام للآمدي ٢٧٥/٤، والإبهاج ٢٥٧/٣، ومختصر المنتهى ٣١٧/٢، وفواتح الرحموت ٣٢٦/٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم ٧٩٠/٥، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، ٨٠٤/٢. انظر في الاستدلال به على هذا الأصل الإبهاج ٢٥٨/٣.



فإن قيل إن الأولى تقديم الضروريات الأربع "النفس، والعقل، والنسل، والمال" على الدين^(١)، لأنها حقوق للآدميين، والدين حق لله، وحقوق الله مبنية على المسامحة والمساهلة، وأما حقوق الآدميين فإنها مبنية على المشاحة والمضايقة، ولأن الآدمي يتضرر بفوات حقه، والله تبارك وتعالى مستغن عن هذه الحقوق ولا يتضرر بفواتها، بدليل حصول الاتفاق على عدد من الصور التي روعي فيها حق الآدمي فقدم على حق الله، كتخفيف الصلاة والصوم للمسافر، وإسقاطهما عن المريض العاجز ترجيحاً لمصلحة حفظ النفس على مصلحة حفظ الدين، وتجويز ترك الجمعة والجماعة للمحافظة على المال، وترجيح مصالح المسلمين ببقاء الذمي بين أظهرهم على مصلحة الدين، ونحو ذلك^(٢).

فالجواب أن يقال:

إن تقديم حق الآدمي على حق الله سبحانه وتعالى مسلّم في حق الآدمي الذي لا يؤدي إلى فوات حق الله بالكلية، فإن أدى إلى فوات حق الله فالمقدم حق الله^(٣).

وما ذكره من الصور التي يبدو في ظاهرها تقديم مصلحة بعض الضروريات على مصلحة الدين يمكن أن يجاب عنها بالقول: إن هذه

(١) انظر الأحكام للآمدي ٢٧٥/٤، والإبهاج ٢٥٧/٣، ومختصر المنتهى ٣١٧/٢، فواتح الرحموت ٣٢٦/٢، والبحر المحيط ٤٨١/٤.

(٢) انظر الأحكام للآمدي ٢٧٥/٤، والإبهاج ٢٥٧/٣-٢٥٨، ومختصر المنتهى ٣١٧/٢، وفواتح الرحموت ٣٢٦، والبحر المحيط ٤٨١/٤.

(٣) انظر فواتح الرحموت ٣٢٦/٢، ومقاصد التشريع لليوبي ٣٠٧-٣٠٨.



الصور قدم فيها حفظ الدين من جانب آخر، إذ النفس والمال وإن كانا في ظاهرهما حقاً للآدمي، لكنهما في الوقت ذاته حق لله سبحانه، بدليل تحريم التصرف فيهما على غير الوجه الشرعي، كما في قتل الإنسان نفسه، أو تبذيره لماله، وهذا هو الشأن في كل صورة يبدو فيها تقديم أحد الضروريات على الدين، ولو سلم في صورة من الصور حصول ذلك لكان هذا من قبيل تقديم حفظ النفس أو غيرها من الضروريات على فروع جزئي من فروع الدين وليس على أصله، كما هو الحال في تخفيف الصلاة والصوم عن المسافرين والمريض^(١).

ويأتي بعد حفظ الدين في الترتيب حفظ النفس إذ به تحصل العبادات، ثم إن الضروريات الأخرى ليست مقصودة لذاتها، بل من أجله، فحفظ النسب أو (النسل) إنما كان مقصوداً لأجل حفظ الولد حتى لا يبقى ضائعاً لا مربى له، فهو غير مطلوب لذاته بل لإفضائه إلى بقاء النفس، وحفظ المال كذلك ليس مطلوباً لذاته، بل لأجل بقاء النفس مرفهة منعمة حتى تأتي بوظائف التكاليف وأعباء العبادات، وأما حفظ العقل فمن جهة أن النفس أصل والعقل تبع، فالمحافظة على الأصل أولى، ولأن ما يفضي إلى فوات النفس على تقدير فضيلته يفوتها مطلقاً، وما يفضي إلى تفويت العقل كشراب المسكر مثلاً لا يفضي إلى فواته مطلقاً، فالمحافظة بالمنع مما يفضي إلى الفوات مطلقاً أولى^(٢).

(١) انظر الإحكام للآمدي ٢٧٥/٤، والإبهاج ٢٥٧/٣-٢٥٨، وفواتح الرحموت

٣٢٦/٢.

(٢) انظر الإحكام للآمدي ٢٧٦/٤، ومختصر المنتهى ٣١٨/٢، وفواتح الرحموت

٣٢٦/٢.



ويأتي بعد حفظ النفس حفظ النسب عند جمهور الأصوليين،
وسبب تقديمه على غيره: أنه راجع إلى حفظ النفس كما تقدم، وما كان
راجعاً إلى حفظ النفس يكون مقدماً على العقل^(١).

ويرى بعض الأصوليين تقديم حفظ العقل على حفظ النسب معللين
ذلك بأن النفس تفوت بفوات العقل من جهة انتفاء ما يصونها عن
التعرض للآفات، فحفظه راجع إلى حفظ النفس أيضاً^(٢)، والمختار هو أن
حفظ العقل في الرتبة الرابعة، وسبب تقديمه على حفظ المال، أنه لب
الإنسان، ومناط التكليف، ولأنه مطلوب للعبادة بنفسه من غير واسطة،
والمال ليس كذلك^(٣).

ويأتي بعد هذه الأربع: حفظ المال، وهو مقدم على العرض بإطلاق
عند أكثر علماء الأصول^(٤).

وذهب بعض الأصوليين إلى جعلهما في مرتبة واحدة^(٥).

واختار بعض المحققين التفصيل في ذلك على اعتبار أن الأعواض
تتفاوت، فمنها ما هو من الكليات وهي الأنساب فهذه أرفع من الأموال،

(١) انظر الإحكام للآمدي ٢٧٧/٤، ومختصر المنتهى ٣١٨/٢، وفواتح الرحموت
٣٢٦/٢.

(٢) انظر حاشية التفقازاني ٢٨٥/٢، وجمع الجوامع ٣٢٢/٢.

(٣) انظر الإحكام للآمدي ٢٧٧/٤.

(٤) انظر مختصر المنتهى ٣١٨/٢، وفواتح الرحموت ٣٢٦/٢، ولب الأصول مع
شرحه غاية الوصول ١٢٣-١٢٤.

(٥) انظر جمع الجوامع مع شرح جلال الدين المحلي وحاشية العطار ٣٢٢/٢.



ومنها ما هو دونها وهو ما كان من الأعراض غير راجع إلى الأنساب كشتّم الإنسان بغير القذف، من وصفه بالبخل أو الظلم أو نحو ذلك، فمثل هذا لا تقدم مصلحة حفظه على مصلحة حفظ المال^(١)، وهذا الرأي هو الأظهر، والله أعلم.

ويأتي بعد هذا بقية الكليات الآتفة الذكر، وترتيبها يكون بحسب الأمر الضروري الذي ترجع إليه - وقد تقدم أن أغلبها راجع إلى أحد الضروريات الخمس - فما كان منها عائداً إلى حفظ الدين فهو أولى بالتقديم من غيره، وهكذا.

(١) انظر تشنيف المسامع ٨٦/٢، والبحر المحيط ١٨٩/٤ - ١٩٠.



المطلب الرابع

طرق إثبات كليات الشريعة

تعرف الكليات بأحد الطرق الآتية:

- الطريق الأول: الاستقراء.

وهو أهم الطرق التي تثبت بها الكليات^(١)، والمراد به عند الأصوليين: "تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات"^(٢).

وهو على ضربين:

الاستقراء التام: وهو تتبع جميع الجزئيات^(٣).

والاستقراء الناقص: وهو تتبع أكثر الجزئيات^(٤).

والمراد بالاستقراء الذي تثبت به كليات الشريعة: تتبع الأدلة الجزئية لاستخراج الحكم الكلي الذي يشملها جميعاً.

يقول الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): - "وبيان ذلك أن تلقي العلم بالكلي إنما هو من عرض الجزئيات واستقراءها، فالكلي من حيث هو كلي

(١) مقاصد الشريعة لابن عاشور ١٩٠.

(٢) انظر المستصفي للغزالي ٥١/١، والبحر المحيط ٣٢١/٤، وشرح تنقيح الفصول ٤٤٨، وشرح الكوكب المنير ٢٠٣/١، ومقاصد الشريعة لابن عاشور ١٩١.

(٣) انظر البحر المحيط ٣٢١/٤.

(٤) انظر المصدر السابق.



غير معلوم لنا قبل العلم بالجزئيات، ولأنه ليس بموجود في الخارج، وإنما هو مضمن في الجزئيات، حسبما تقرر في المعقولات" أ-هـ^(١).

ويقول: "فقد اتفقت الأمة بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضروريات الخمس وعلمها عند الأمة كالضروري، ولم يثبت لنا ذلك بدليل معين، ولا شهد لنا أصل معين يمتاز برجوعها إليه، بل علمت ملائمتها للشريعة بمجموع أدلة لا تنحصر في باب واحد" أ-هـ^(٢).

فالاستقراء الذي تثبت به الكليات هو الاستقراء المعنوي الذي لا يثبت بدليل خاص، بل بأدلة مختلفة الأغراض يضاف بعضها إلى بعض بحيث ينتظم من مجموعها أمر واحد تجتمع عليه تلك الأدلة، فهو شبيه بما ثبت عند العامة من جود حاتم، وشجاعة علي رضي الله عنه، وما أشبه ذلك، ونظيره في الشرع: إفادة خبر التواتر للعلم، فإنه مأخوذ من اجتماع الأخبار على لفظ أو معنى، مع أن أحادها لا تفيد إلا الظن، لكن للاجتماع خاصية ليست للافتراق^(٣).

(١) الموافقات ٨/٣، وانظر كذلك إشارته إلى أن طريق ثبوت الأصل الكلي الاستقراء

في المصدر نفسه ٤١/١، ١٠/٣.

(٢) المصدر السابق ٣٨/١.

(٣) انظر المصدر السابق ٥١/٢.



الطريق الثاني: النص.

والمراد به الدليل من الكتاب أو السنة المتواترة، فإن بعض الكليات ثابت بالنص، وهو طريق معتبر في ثبوتها، كما أنه معتبر في إثبات المقاصد^(١).

وهذا الطريق يعبر عنه الشاطبي بمجرد الأمر والنهي الابتدائي التصريحي^(٢).

ومن أبرز الأمثلة على ثبوت الكليات بالنص:

١ - قوله صلى الله عليه وسلم: (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه)^(٣)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام)^(٤).

(١) انظر قواعد الأحكام ٨-٦/١، ومقاصد الشريعة لابن عاشور ١٩٣-١٩٤.

(٢) انظر الموافقات ٣٩٣/٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة، كتاب البر والصلة، باب تحريم الظن والتجسس، ١٩٨٦/٤، رقم ٢٥٦٤، وأخرجه ابن ماجه في سننه من حديثه أيضاً ١٢٩٨/٢٠، ورقم ٣٩٣٣، والإمام أحمد في مسنده ٢٧٧/٢، رقم ٧٧٣١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "رب مبلغ أوعى من سامع" ٢٦/١، ومسلم في صحيحه، كتاب القسامة، باب تحريم الدماء والأعراض والأموال ١٣٠٥/٣-١٣٠٦، رقم ١٢١٨، والإمام أحمد في مسنده ٦٨/٥، رقم ٢٠٦٨٥، وأخرجه كذلك: الترمذي، وابن ماجه، والدايمي، وغيرهم، انظر الترغيب والترهيب ٣/٣٢٥.



فهذان الحديثان - وما في معناهما - تضمنتا إثبات ثلاث كليات من الكليات الضرورية وهي: حفظ النفس، وحفظ المال، وحفظ العرض.

٢ - قوله تعالى: ﴿ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج﴾^(١)، وقوله: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾^(٢)، وقوله سبحانه: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾^(٣)، وقوله: ﴿يريد الله أن يخفف عنكم﴾^(٤)، فهذه الآيات تضمنت إثبات قاعدة عظيمة من قواعد الشرع، وأصل كلي من أصول الدين وهو: رفع الحرج والتيسير على العباد، وهو إحدى الكليات المهمة التي يندرج تحتها ما لا يحصى من الجزئيات^(٥).

وقد تقدم بعض الأمثلة لثبوت الكليات بهذا الطريق عند الكلام على كليات: العدل، والانتلاف وعدم الاختلاف، والإصلاح وعدم الإفساد.

(١) سورة الحج آية ٧٨.

(٢) سورة المائدة آية ٦.

(٣) سورة البقرة آية ١٨٥.

(٤) سورة النساء آية ٢٨.

(٥) انظر أحكام القرآن للجصاص ٢٢٣/١، ٢٥١/٣، وأحكام القرآن للكيال الهراس ١١٥-١١٦، وأحكام القرآن لابن العربي ١٣٠٥-١٣٠٦، وتفسير القرطبي ٢٩٠/٢، ٤/٦، ١٠٠/١٢، وتفسير المنار ٢٦٩/٦، وقواعد الأحكام ٣٦٣/١، ومقاصد الشريعة لابن عاشور ١٩٣.



الطريق الثالث: معرفة مقاصد الشريعة

سبق القول بأن كليات الشريعة ترجع في الجملة إلى المقصد الأعظم من الشريعة هو جلب الصلاح ودرء الفساد^(١).

يقول الغزالي (ت ٥٠٥هـ): - "فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة" أ-هـ^(٢).

واعتباراً بهذه العلاقة بينهما فإن من وسائل معرفة هذه الكليات العلم بمقاصد الشريعة الإسلامية، فمن استحضر هذه المقاصد أمكنه الظفر بالكليات، والمقاصد - كما يقرر علماء الأصول -

تعرف بعدة طرق يمكن إجمالها بما يلي:

١- الاستقراء.

٢- النص، ويعبر عنه بعض علماء الأصول بـ: مجرد الأمر والنهي الابتدائي التصريحي^(٣).

٣- الإجماع.

٤- معرفة علل الأمر والنهي أو ما يعرف اصطلاحاً بـ "مسالك العلّة" وهي: الإجماع، والنص، والإيماء، والمناسبة، والشبه، والسبر والتقسيم، والدوران، والطرء، وتنقيح المناط.

(١) انظر مقاصد الشريعة لابن عاشور ٢٧٣-٢٧٧.

(٢) المستصفى ٢٨٧/١.

(٣) انظر الموافقات ٣٩٣/٢.



٥ - التعبيرات الشرعية الموحية بالمقصد، كالتعبير بالإرادة الشرعية ونحوها، والتعبير بلفظ الخير والنفع ونحوها.

٦ - سكوت الشارع عن التسبب أو عن شرعية العمل مع قيام المعنى المقتضى له وانتفاء المانع.

٧ - الاقتداء بالصحابة.

٨ - العقل.

٩ - التجارب^(١).

(١) انظر قواعد الأحكام ٣/١، ٤، ٦، ٨، ٣٠، ٣٢، ١٥/٢، والموافقت ٥١/٢، ٣٩٣-٣٩٤، ٤٠٩، ومجموع الفتاوى ٥٢٨/٢١، ٥٣٨، ٥٣٩، ٦٤١، ٨٤/٤، ٨٥، ٢٥٠/٣٥ ومقاصد الشريعة لابن عاشور ١٩٠، ١٩٣، ومقاصد الشريعة لليوبي ١٢٣-١٧٥، ومقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام ١٨٤-٢١٠، ومقاصد الشريعة عند ابن تيمية ٢٠١-٢٤٠.



المطلب الخامس

خصائص كليات الشريعة

تتميز أدلة الشرع عموماً - الكلية منها والجزئية - بكونها إلهية ربانية، إذ مصدرها الخالق وليس المخلوق، وما من شك في أن الخالق أعلم من خلقه بما يحقق مصالحهم ويدرء الفساد عنهم، كما تتميز بأنها جاءت مراعية لفطرة الإنسان وطبيعة خلقه^(١).

لكن الكليات تمتاز عن الأدلة الجزئية بخصائص معينة أبرزها ما

يأتي:

١ - القطعية:

يقول الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) - وهو يتحدث عن قطعية أصول الفقه -: "والدليل على ذلك أنها راجعة إلى كليات الشريعة، وما كان كذلك فهو قطعي" أ - هـ^(٢).

ثم يبين أن الدليل على كون الكليات قطعية من وجوه، فيقول: "أحدها أنها (أي الكليات الشرعية) ترجع إما إلى أصول عقلية وهي قطعية، وإما إلى الاستقراء الكلي من أدلة الشريعة، وذلك قطعي أيضاً الثاني: أنها لو كانت ظنية لم تكن راجعة إلى أمر عقلي، إذ الظن لا يقبل في

(١) انظر مقاصد الشريعة لابن عاشور ٢٥٩، ومقاصد الشريعة لليوبني ٤٢٢ -



العقليات، ولا إلى كلي شرعي، لأن الظن إنما يتعلق بالجزئيات، إذ لو
جاز تعلق الظن بكليات الشريعة لجاز تعلقه بأصل الشريعة، لأنه الكلي
الأول، وذلك غير جائز " أ - هـ (١).

ومما يؤكد خاصية القطع في هذه الكليات ما ذكره المتقدمون من
كونها متفقاً عليها في سائر الشرائع والملل (٢).

٢ - الكلية والعموم:

فإن السمة المميزة لهذه الأصول أنها عامة في جميع أنواع
التكليف والمكلفين وجميع الأحوال، فهي لا تختص على الجملة، وإن
تنزلت إلى الجزئيات فعلى وجه كلي، وإن خصص بعضها ببعض فعلى
نظر كلي (٣).

قال الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ): " كما أنها إن كانت كلية فليدخل
تحتها الجزئيات، فالنظر الكلي فيها منزل للجزئيات، وتنزله
للجزئيات، لا يخرم كونه كلياً، وهذا المعنى إذا ثبت دل على كمال النظام
في التشريع، وكمال النظام فيه يأبى أن ينخرم ما وضع له، وهو المصالح
" أ - هـ (٤).

(١) المصدر السابق ٢٩/١-٣١، وانظر كذلك تأكيده على قطعيتها في المصدر
السابق ٤٩/٢.

(٢) انظر المستصفى ٢٨٨/١، وشرح تنقيح الفصول ٣٩٢، وقواعد الأحكام ٤/١،
والإبهاج ٦٠/٢، و الموافقات ١٠/٢، والبحر المحيط ٤/١٨٨، وارشاد الفحول ٢١٦.

(٣) انظر الموافقات ٣٧/٢.

(٤) المصدر السابق ٣٧/٢.



وهذه السمة أضحت لقباً لهذا الضرب من الأحكام، ومقتضى وصفها بالكلية أنها لا تتخرم أبداً حتى ولو تخلفت بعض جزئياتها، لأن الأمر الكلي إذا ثبت فتخلف بعض الجزئيات عن مقتضاه لا يخرجها عن كونه كلياً، وذلك لأن الغالب الأكثرى معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي، إذ المتخلفات الجزئية لا ينتظم منها كلي يعارض هذا الكلي الثابت، وهذا هو شأن الكليات الاستقرائية، فإنه لا يقدح في صحتها تخلف الجزئيات، لأن تخلفها قد يكون لحكم خارجة عن مقتضى الكلي، فلا تكون داخلة تحته أصلاً، أو تكون داخلة لكن لم يظهر لنا دخولها، أو داخلة لكن عارضها على الخصوص ما هو به أولى، فعلى كل تقدير لا اعتبار بمعارضة الجزئيات في صحة الحكم بكلية هذه الأصول^(١).

٣ - الأبدية وعدم النسخ^(٢):

من خصائص كليات الشريعة أنها أبدية دائمة لا تختص بزمن دون زمن، وقد تقدم عند الكلام في القطعية أنها موجودة في كل ملة.

يقول ابن السبكي (ت ٧٧١ هـ) - وهو يتحدث عن نسخ الشرائع -: "والمراد أن الشريعة المتأخرة قد تنسخ بعض أحكام الشريعة المتقدمة أما كلها فلا، لأن قواعد العقائد لم تنسخ، وكذلك حفظ الكليات الخمس، فحينئذ النسخ إنما يقع في بعض الأحكام الفرعية" أ - هـ^(٣).

(١) بتصرف من الموافقات ٥٣/٢ - ٥٤ .

(٢) المصدر السابق ٣٧/٢، ١٠٤/٣ .

(٣) الإبهاج ١٢٣/٢ .



والدليل على أن الكليات لا تتسخ هو الاستقراء التام، فإن الشريعة مبنية على حفظ الضروريات والحاجيات و التحسينيات، وجميع ذلك لم ينسخ منه شيء، بل ما يأتي بعدها من الأحكام يقويها ويحكمها ويحصنها، ومن استقرأ كتب الناسخ والمنسوخ لم يجد فيها نسخاً لحكم كلي البتة^(١).

٤ - الإحكام وعدم التشابه:

كليات الشريعة محكمة قطعاً، لا يقع فيها التشابه، وإنما يقع في الفروع الجزئية، ويدل لهذه السمة أمران:

الأول: أن استقراء المتشابه في الشريعة دل على أنه لا يقع في القواعد الكلية، وإنما يقع في الفروع الجزئية.

الثاني: أن الأصول لو دخلها التشابه لكان أكثر الشريعة من المتشابه، وهذا باطل، وبيان ذلك: أن الفرع مبني على أصله، يصح بصحته، ويفسد بفساده، ويتضح باتضاحه، ويخفى بخفائه، وبالجمله فكل وصف في الأصل مثبت في الفرع، إذ كل فرع فيه ما في الأصل، وذلك يقتضي أن الفروع المبنية على الأصول المتشابهة متشابهة، ومن المعلوم أن الأصول منوط بعضها ببعض في التفريع عليها، بمعنى أنه قد يتوقف التفريع على أصل على ملاحظة أصل آخر، فلو وقع التشابه في أصل من الأصول لزم سريانه في جميعها، وحينئذ لا يكون المحكم أم الكتاب، وحيث انعقد الإجماع على أن المحكم هو أم الكتاب وأكثره، فهذا يدل على أن التشابه لا يقع في شيء من الكليات^(٢).

(١) انظر الموافقات ٣/١٠٤/١٥.

(٢) انظر الموافقات ٣/٩٦-٩٧.



ه - العصمة من التناقض:

تمتاز كليات الشريعة بانتظامها وانسجامها، فلا يوجد بينها تنافر أو اختلاف أو تناقض، ولا يمكن أن يقع بينها تعارض إلا على وجه يمكن الجمع بينها فيه، كأن يكون للموضوع اعتباران، ونحو ذلك، وهذا هو شأن الأصول الشرعية القطعية المحكمة، فإن كونها ربانية يعصمها من التناقض والتنافر، يقول سبحانه: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾^(١)، والاختلاف والتناقض الحاصل في الأدلة الجزئية - كما لا يخفى - ليس حقيقياً، وإنما هو إضافي وعائد إلى اعتبارات كثيرة خارجة عن مصدره^(٢).

(١) سورة النساء آية ٨٢.

(٢) انظر الموافقات ٤/٣٠٢-٣٠٣، ومقاصد الشريعة لليوبي ٤٣٩-٤٤٠.



المبحث الثاني

أهميتها بالنسبة للمجتهد

ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول

اشتراطها في الاجتهاد

يعد العلم بكليات الشريعة أمراً مهماً في الاجتهاد ، فلا عبرة
باجتهاد من لا يعرف أصول الشرع وقواعده العامة.

يقول الجويني (ت ٤٧٨هـ): "ومن لم يتفطن لوقوع المقاصد في
الأوامر والنواهي فليس على بصيرة من وضع الشريعة" أ-هـ (١).

ويقول الغزالي (ت ٥٠٥هـ): "مقاصد الشرع قبلة المجتهدين من
توجه جهة منها أصحاب الحق" أ-هـ (٢).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): "لا بد أن يكون مع
الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف
الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل
وظلم في الكلّيات فيتولد فساد عظيم" أ-هـ (٣).

(١) البرهان ٩١/١.

(٢) الاجتهاد ١٨٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٠٣/١٩.



ويقول : "ولتكن همته فهم مقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم في أمره ونهيه وسائر كلامه، فإذا اطمأن قلبه أن هذا هو مراد الرسول فلا يعدل عنه فيما بينه وبين الله تعالى، ولا مع الناس إذا أمكنه ذلك" أ- هـ^(١).

ويقول: "من فهم حكمة الشارع كان هو الفقيه حقاً"^(٢).

ولأجل هذه الخاصية - أعني العلم بكليات الشريعة- فاق اجتهد الصحابة غيرهم ، وكان الخطأ منهم في حكم النادر^(٣).

وممن صرح بكون العلم بالكليات شرطاً في المجتهد:

العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) حيث قرر بأن المقاصد مرجوع إليها، وأن كل غافل عنها في حكمه أو فتواه يلزمه أن ينقض حكمه، ويرجع عن فتواه^(٤).

وكلامه هذا يوحي بكونها شرطاً في الاجتهاد.

وابن السبكي (ت ٧٥٦هـ) فإنه لم يجعل مجرد الإحاطة بمعظم قواعد الشريعة كافياً في بلوغ هذه الرتبة، بل زاد على ذلك شرطاً آخر يبين مدى أهميتها في الاجتهاد، وهو أن يكون للمجتهد من الممارسة والتتبع لمقاصد الشريعة ما يكسبه قوة يفهم منها مراد الشرع من ذلك، وما يناسب أن يكون حكماً له في ذلك المحل وإن لم يصرح به، كما أن

(١) المصدر السابق ١٠/٦٦٤.

(٢) بيان الدليل ٣٥١.

(٣) انظر إجمال الإصابة ١/٧١.

(٤) انظر فتاوى سلطان العلماء ١٤٥.



من عاشر ملكاً ومارس أحواله وخبر أموره إذا سئل عن رأيه في القضية
الفلانية يغلب على ظنه ما يقوله فيها وإن لم يصرح له به، لكن بمعرفته
بأخلاقه وما يناسبها من تلك القضية (١).

وأشار كذلك إلى هذا الشرط عند كلامه في تقليد الإمام الشافعي
رحمه الله تعالى (٢).

والشاطبي (ت ٧٩٠هـ) الذي جعل العلم بها هو أساس بلوغ هذه
الدرجة حين قال: "إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين،
أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها، والثاني: التمكن من الاستنباط
بناءً على فهمه فيها" أ-هـ (٣).

ثم بين أن سبب اعتبار الشرط الأول هو ما تقرر في الأصول من
أن الشريعة مبنية على اعتبار المصالح، وأن المصالح إنما اعتبرت من
حيث وضعها الشارع كذلك، لا من حيث إدراك المكلف، إذ المصالح
تختلف عند ذلك بالنسب والإضافات، وقد ثبت بالاستقراء التسام أن
المصالح على ثلاث مراتب، فإذا بلغ الإنسان مبلغاً فهم عن الشارع فيه
قصده في كل مسألة من مسائل الشريعة، وفي كل باب من أبوابها، فقد
حصل له وصف هو السبب في تنزله منزلة الخليفة للنبي صلى الله
عليه وسلم في التعليم والفتيا والحكم بما أراه الله.

(١) انظر الإبهاج ٩-٨/١، وانظر حاشية البناني على جمع الجوامع ٢/٣٨٣.

(٢) انظر الإبهاج ٢/٢٢٠.

(٣) الموافقات ٤/١٠٥-١٠٦.



وأما الثاني: فهو كالخادم للأول فإن التمكن من فهم المقاصد على كمالها إنما يكون بواسطة معارف محتاج إليها في فهم الشريعة أولاً ، ومن هنا كان خادماً للأول، وفي استنباط الأحكام ثانياً، لكن لا تظهر ثمة الفهم إلا في الاستنباط، ولذلك جعل شرطاً ثانياً، وإنما جعل الأول هو السبب في بلوغ مرتبة الاجتهاد، لأنه هو المقصود، والثاني وسيلة إليه.

ويرى الشاطبي أنه ليس من الضروري أن يكون الإنسان عالماً مجتهداً في هذه المعارف، بل ولا حتى حافظاً متمكناً من الإطلاع على مقاصدها، بل يكفي أن يكون عالماً بغاياتها وعارفاً بإقتضائه إليها في مسأله التي يجتهد فيها، بحيث إذا عنت له مسألة أمكنه مراجعة وسؤال أهل المعرفة بتلك المعارف المتعلقة بمسأله^(١).

وهذا الرأي الذي اختاره ابن السبكي والشاطبي يبدو في ظاهره معارضاً لما ذهب إليه جل علماء الأصول في هذا الباب، حيث نجدهم يكادون يتفقون على جمل الشروط التي ينبغي أن تتوفر في المجتهد.

يقول الغزالي (ت ٥٠٥هـ) - في شروط المجتهد - : "وله شرطان أحدهما أن يكون محيطاً بمدارك الشرع متمكناً من استثارة الظن بالنظر فيها وتقديم ما يجب تقديمه وتأخير ما يجب تأخيره ، والشرط الثاني : أن يكون عدلاً مجتنباً للمعاصي في العدالة، وهذا يشترط لجواز الاعتماد على فتواه" أ-هـ^(٢).

(١) المصدر السابق، الموافقات ٤/١٠٦-١٠٨.

(٢) المستصفى ٢/٣٥٠.



ويبين الغزالي مراده بالشرط الأول فيقول: "إنما يكون متمكناً من الفتوى بعد أن يعرف المدارك المثمرة للأحكام، وأن يعرف كيفية الاستثمار، والمدارك المثمرة للأحكام كما فصلناها أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل، وطريق الاستثمار يتم بأربعة علوم اثنان مقدمان واثنان متممان وأربعة في الوسط فهذه ثمانية" أ-هـ^(١).

وهذه الشروط التي أجمالها الغزالي، ثم فصل الكلام فيها، هي متطلبات بلوغ هذه المرتبة عند جلّ علماء الأصول، على اختلاف فيما بينهم في حدود كل شرط، وعده مستقلاً أو الاستغناء عنه بما يشمله ويشمل غيره^(٢).

والم تأمل في حقيقة ما اشترطه ابن السبكي والشاطبي يدرك أن الخلاف بينهم وبين بقية علماء الأصول خلاف في العبارة، وذلك لأن اشتراط فهم مقاصد الشريعة على كمالها يغني عن ذكر التفاصيل، إذ وجود هذه الصفة في العالم لا يكون إلا بعد معرفة مدارك الأحكام المثمرة لها وهي أدلة التشريع المعتمدة، فإن تحصيل كليات الشريعة - كما تقدم - إنما يكون باستقراء الأدلة الجزئية استقراء تاماً، والاستقراء التام لا يتحقق لمن لا يعرف الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وبقية الأدلة المعتمدة، فالخلاف لا يعدو أن يكون خلافاً في العبارة، ولعل مما يؤكد

(١) المصدر السابق ٣٥٠/٢.

(٢) انظر أصول الجصاص ٣٦٧/٢، والتلخيص ٤٥٧/٣، والمعتمد ٣٥٧/٢، وإحكام الفصول ٧٢٢، والعدة ١٥٩٤/٥، والإحكام للآمدي ١٦٢/٤-١٦٣، وشرح تنقيح الفصول ٤٣٧، وكشف الأسرار ٢٧/٤، وشرح مختصر الروضة ٥٧٥/٣، والبحر المحيط ٤٨٩/٤.



هذا أن ابن السبكي جعل شرط الاجتهاد في مقدمة كتابه: الإحاطة بمعظم قواعد الشريعة، وأن يكون للعالم من الممارسة والتتبع لمقاصدها ما يكسبه قوة يفهم منها مراد الشرع من ذلك^(١)، لكنه اختار موافقة عامة الأصوليين في العبارة عند الكلام على شروط المجتهد في باب الاجتهاد^(٢).

ولا يعني عدم ذكر أغلب علماء الأصول لهذا الشرط أنهم لا يرون اشتراطه، بل لأن تحققه فيمن توفرت فيه الشروط المفصلة التي ذكروها أمر محتتم، ونتيجة طبيعية، بدليل أنهم يكادون يجمعون على اشتراط ملكة النظر والتمكن من الاستنباط، بل إن بعضهم ينص على اشتراط معرفة العلوم التي تساعد على اكتساب هذه الملكة^(٣)، والهدف من ذلك هو أن يكون لدى المجتهد تصور كلي للأحكام الشرعية فيتمكن بهذه الملكة من المقارنة والتحليل والاستنتاج، ولا يكون مجرد وعاء للأدلة الجزئية يحفظها من دون أن يدرك العلاقة بينها، أو القواعد والأصول التي تنشأ من تتبعها.

يقول الجصاص (ت ٣٧٠هـ): "وإنما شرطنا مع الحفظ للأصول والمعرفة بها أن يكون عالماً بطريق المقاييس والاجتهاد، لأن حفظ الأصول لا يغني في معرفة حكم الحادثة إذا لم يكن صاحبها عالماً بكيفية وجوب ردها إلى أصولها، وإلى الأشبه بها، ألا ترى أن قراء القرآن، وحفاظ الأخبار لا يغنيهم ما حفظوه في معرفة حكم الحادثة وردها إلى

(١) انظر الإبهاج ٨/١-٩.

(٢) انظر المصدر السابق ٢٧١/٣.

(٣) انظر البحر المحيط ٤٩٢/٤، والإبهاج ٢٧٢/٣.



أصولها، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: "تضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها، ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه" أ-هـ^(١).

المطلب الثاني

مقدار ما يشترط منها في الاجتهاد

إذا كان شرط العلم بكليات الشريعة للمجتهد أمراً متفقاً عليه - كما مضى - فإن تحصيل هذه الكليات على كمالها أمر صعب المنال، وقد يؤدي التشدد في هذا الشرط إلى سد باب الاجتهاد مطلقاً، ولهذا فلا بد من التخفيف في هذا الشرط أسوة بما قرره علماء الأصول عند بيانهم للقدر الذي يجب أن يتوفر في المجتهد من الشروط الأخرى، كالعلم بالكتاب، والسنة، واللغة^(٢).

(١) أصول الجصاص ٣٧٠/٢، والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤٣٧/١، ٨٠/٤، وأخرجه أبو داود في سننه ٢٨٩/٢، وحسنه الترمذي، انظر تحفة الأحوذى ٤١٦/٧، كما رواه ابن ماجة في سننه ٦٤/١، ٨٥، والدرامي في سننه ٧٤/١، وغيرهم، والحديث روي من طرق متعددة وله شواهد يقوي بعضها بعضاً، انظر مصباح الزجاجة ٣٢٢-٣٣، ٢٠٦/٣، وعون المعبود ٦٨/١٠، ومجمع الزوائد ١٣٧/١-١٣٩.

(٢) انظر أصول الجصاص ٣٦٧/٢، والعدة ١٥٩٤/٥، والمحصول ٣٣-٣٤، والتلخيص ٤٥٧/٣-٤٦٠، وقواطع الأكلة ٢٨١/١، والمستصفى ٣٥٣/٢، وشرح تنقيح الفصول ٤٣٧، وكشف الأسرار ٢٧/٤-٢٨، والإحكام للأمدى ١٦٣/٢، وشرح مختصر الروضة ٥٧٥/٣، والموافقات ١٠٨/٤-١٠٩.



يقول الغزالي (ت ٥٠٥ هـ): - "دقيقة في التخفيف يغفل عنها الأكثرون: اجتماع هذه العلوم الثمانية إنما يشترط في حق المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع الشرع، وليس الاجتهاد عندي منصباً لا يتجزأ، بل يجوز أن يقال للعالم بمنصب الاجتهاد في بعض الأحكام دون بعض" أ-هـ (١).

ومعرفة المقدار الذي ينبغي أن يتوفر في المجتهد من هذا الشرط تتطلب بيان أحوال طالب العلم بكليات الشريعة، فإنه في سعيه إلى تحصيلها يمر بثلاثة أحوال:

أحدها: أن يتحصل لديه قدر يسير من العلم بالكليات بحيث قد تظهر له بعض أطراف المسائل جزئياً لا كلياً، وقد لا تظهر، لكنه لا يستطيع إكمال البحث ولا دفع الأوهام والإشكالات التي قد تطرأ عليه إلا بمساعدة شيخه ومعلمه، فمثل هذا لا يصح منه الاجتهاد فيما هو ناظر فيه، وذلك لأنه لم يتلخص له بعد أصول الشريعة وحكمها ومقاصدها، ولم يستقل بإدراكها على الوجه الصحيح.

الثاني: أن يكون قد أكمل العلم بالكليات من خلال حفظ الجزئيات، وانتهى به النظر إلى تحقيق معنى ما حصل على حسب ما أداه إليه البرهان الشرعي، بحيث صار مدركاً لها على وجه اليقين الذي لا يتطرق إليه شك، وقادراً على دفع الأوهام والإشكالات التي قد تطرأ عليه، ولكنه فرط في محفوظه وأهمل المراجعة والاستدكار، فأصبح يتعذر عليه في بعض الأحيان تذكر الدليل الجزئي الخاص بالمسألة، وإن كان متيقناً من



دخولها تحت أصل كلي معين، وأصبح في فتاواه يعول على الكليات والأصول، ولا يبالي بالأدلة الجزئية^(١).

وقد اختلف العلماء في حكم اجتهاد من حصل هذه المرتبة، وذكر الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) في هذه المسألة قولين:

القول الأول: أنه يجوز له أن يجتهد.

وقد احتج أصحاب هذا القول بما يأتي:

١- أن المقصود الشرعي قد صار عند صاحب هذه المرتبة أوضح من الشمس، وقد تبينت له معاني النصوص الشرعية حتى التأمت وصار بعضها عاضداً لبعض، ولم يبق عليه في العلم بحقائقها مطلب، ومتى ما حصل كلية الشريعة، وأحاط بمقاصدها ومراميها، فلا عليه أنظر في خصوصيتها المنصوصة أو مسائلها الجزئية أم لا؟ إذ لا يزيده النظر في ذلك زيادة لأنه لم يصل لهذه المرتبة إلا بعد حفظه لهذه الجزئيات.

٢- أن الهدف من النظر في النصوص والأدلة الجزئية هو التوصل إلى ذلك المطلوب الكلي الشرعي، من أجل أن يرجع إليه المجتهد ويعتمد عليه في فتاواه وأحكامه، وهذا الأمر حاصل ومتحقق فيمن بلغ هذه المرتبة، فلا حاجة له في التنازل إلى الجزئيات، لأن ذلك طلب لتحصيل الحاصل، وهو محال.

(١) انظر الموافقات ٤/ ٢٢٥-٢٢٦.



٣- أن الأصول الكلية التي لديه إنما حصلها من التفقه في الأدلة الجزئية والمسائل الخاصة، وبمعانيها ترقى إلى ما ترقى إليه، فإن بدا من ظلم حاله أنه لم يعتمد عليها في الفتوى فهو في حقيقة الأمر معتمد عليها، وذلك لأن المعنى الكلي الذي ظهر اعتماده عليه في المسألة، إنما عرفت كليته من خلال هذه الأدلة الجزئية، بدليل أنك لا تجد صاحب هذه المرتبة يقطع بالحكم بأمر إلا وقامت له الأدلة الجزئية عاضدة وناصرية، ولو لم يكن كذلك لم تعضده ولم تنصره.

ومجموع هذه الأدلة يثبت أن صاحب هذه المرتبة متمكن جداً من الاستنباط والاجتهاد، وهذا هو المطلوب^(١).

القول الثاني: أنه لا يجوز له أن يجتهد.

وقد احتج أصحاب هذا القول بما يأتي:

١- أن من حصل هذه المرتبة يدرك -أكثر من غيره- مدى الحاجة إلى النظر في الأدلة الجزئية عند الاجتهاد، وذلك لأن النظر اعتماداً على الكليات لا يكتمل إلا من خلالها، ومن اعتبر الكلي واطرح الجزئي أو العكس فهو لم يبذل الوسع ويستفرغ الطاقة اللازمين للاجتهاد.

٢- أن استقراء الشريعة يدل على أن لبعض المسائل خواص يليق بكل محل منها ما لا يليق بمحل آخر، كما في النكاح مثلاً، فإنه لا يسوغ أن يجري مجرى المعاوضات من كل وجه، كما أنه لا يسوغ أن يجري مجرى الهبات والنحل من كل وجه، ومثله القرض، والعرايا، ووجوب

(١) انظر المصدر السابق ٢٢٦-٢٢٧.



الدية على العاقلة، والمساقاة، والترخصات في العبادات، والعادات، وسائر الأحكام، فلكل باب ما يليق به، ولكل خاص خاصية تليق به لا تليق بغيره، فتتزيل حفظها في كل محل على وجه واحد لا يمكن، بل لا بد من اعتبار خصوصيات الأحوال والأبواب، وغير ذلك من الخصوصيات الجزئية، ولا بد للمجتهد من مراعاة ذلك كله حتى يتيقن من تحقيق مقصود الشارع في كل نازلة.

٣- أن القول بجواز الاجتهاد اعتماداً على الكليات وحدها ومن دون اعتبار لخصوصيات المسائل يلزم عليه عدم اعتبار محالها وهي أفعال المكلفين، وهو أمر باطل، وبيان ذلك: أنه إذا قيل بجواز اعتبار الكلي في كل جزئية على الإطلاق فيلزم من ذلك جواز اعتباره في كل مكلف على الإطلاق من دون اعتبار خصوصياتهم، وهذا لا يصح، لما استقر في الشرع من مراعاته لأحوال المكلفين بالأحكام، واعتباره لمعان مؤثرة في ذلك، منها: الجنس، والقدرة، والحرية، ونحوها.

فتبين من هذا أنه لا بد من اعتبار الأدلة الجزئية عند الحكم بمقتضى الكليات^(١).

الترجيح:

عرض الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) هذه المسألة فذكر هذين القولين وأدلتهما، ثم توقف في الترجيح فقال: - "وإذا تقرر أن لكل احتمال مأخذاً كانت المسألة بحسب النظر الحقيقي فيها باقية الأشكال" أ- هـ^(٢).

(١) انظر الموافقات ٤/ ٢٢٧-٢٢٩.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٢٢٩.



والذي يظهر لي أن القول الثاني هو الأرجح في هذه المسألة، وذلك لأن الاعتماد على الكليات وحدها وإهدار الجزئيات خطأ بين، كالاكتفاء على الجزئيات وإهدار الكليات، وسيأتي بيان وجه الخطأ في ذلك في المبحث التالي بعون الله تعالى.

الثالث: أن يكون قد جمع إلى العلم بالكليات على كمالها استحضار الأدلة الجزئية الخاصة، بحيث لا يصده التبصر في النظر إلى طرف عن التبصر في النظر إلى الطرف الآخر، ولا يجري على عموم واحد منها دون أن يعرضه على الآخر، ودون أن يتنبه إلى أحوال المكلفين التي تليق به، فتجده مستحضراً للمقصود الشرعي في كل مسألة عموماً وخصوصاً.

ومن حصل هذه الرتبة فلا خلاف في صحة اجتهاده، وهو العالم الذي يوصف بـ: الرباني، والحكيم، والراسخ في العلم^(١).

ويتميز صاحب هذه الرتبة عن صاحب المرتبة الثانية بأمرين:

الأول: أنه يجيب السائل على ما يليق به في حالته على وجه الخصوص، إذا كان له في المسألة حكم خاص، فيستدل له بالدليل الجزئي الذي تناول مسألته، بخلاف صاحب المرتبة الثانية، فإنه يستدل بعموم الأصل الكلي الذي يشمل السائل وغيره من دون اعتبار بخصوصية السائل.

(١) المصدر السابق ٢٣٢/٤.



الثاني: أنه ينظر في المال قبل الجواب عن السؤال، بخلاف صاحب المرتبة الثانية فإنه لا ينظر في ذلك، فلا يبالي بالمال إذا وجد أمراً أو نهياً أو غيرهما، وكان في مساقه كلياً^(١).

وهذان الأمران هما المعيار الذي يميز العالم الرياني عن غيره، إذ كثيراً ما يختلط أهل المرتبة الثانية بأهل هذه المرتبة، فيقع النزاع في الاستحقاق أو عدمه^(٢).

(١) المصدر السابق ٢٣٢/٤-٢٣٣.

(٢) المصدر السابق ٢٣٢/٤.



المبحث الثالث

علاقتها بالأدلة الجزئية

ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول

أهمية الموازنة بين الكليات والأدلة الجزئية

إن المتأمل في مدارك الأحكام المثمرة لها في الشريعة الإسلامية يجد أنها على ضربين:

الأول: كليات وقواعد عامة تعبر عن مقاصد الشارع من التشريع، وأصولها محددة ومحصورة، وقد سبق بيانها في المبحث الأول.

الثاني: أدلة جزئية متفرعة تتناول أحاد المسائل والفروع، وهي كثيرة جداً، ويصعب حصرها، وهذا الضرب يشمل النصوص الجزئية من الكتاب، والسنة، وأقوال الصحابة، ويلحق بهذا الضرب كذلك: دليل القياس، والاستحسان، والاستصحاب، وغيرها من الأدلة المختلف فيها.

وقد سبق القول بأن أهم طريق لاكتساب الكليات وتحصيلها هو استقراء الأدلة الجزئية، فالأصل الكلي في الشرع لا يبلغ هذه المنزلة إلا بعد تضافر الأدلة الجزئية التي تدل على معناه، فهو في حقيقة الأمر المعنى المستفاد من مجموع هذه الأدلة.

ويعد النظر في العلاقة بين الكليات والأدلة الجزئية والموازنة بينهما من دقائق الاجتهاد.



يقول الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) - بعد بيانه لأهمية ذلك - "فالحاصل أنه لابد من اعتبار خصوص الجزئيات مع اعتبار كلياتها وبالعكس، وهو منتهى نظر المجتهدين بإطلاق، وإليه ينتهي طلقهم في مرامي الاجتهاد" أ-هـ^(١).

ولذا فمن كان منهجه الأخذ بالجزئيات الحقيقية أو الإضافية مع الإعراض عن الكليات - كمذهب من نفى القياس جملة وأخذ بالنصوص على الإطلاق من الظاهرية ومن نحا نحوهم - فهو مخطئ، ومن كان منهجه الأخذ بالكلي معروضاً عن الجزئي - كمذهب من أعمل القياس على الإطلاق ولم يعتبر ما خالفه من الأخبار جملة - فهو مخطئ كذلك.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): "لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة فمتى قدر الإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها، وإلا اجتهد رأيه لمعرفة الأشباه والنظائر، وقل أن تعوز النصوص من يكون خبيراً بها وبدلالاتها على الأحكام" أ-هـ^(٢).

ووجه الخطأ في الاعتماد على الكليات وإهمال الجزئيات:

أن الكلي - من حيث هو كلي - غير معلوم لنا قبل العلم بالجزئيات، وغير موجود في الخارج، وإنما هو مضمن في الجزئيات حسبما تقرر في المعقولات، فيكون الوقوف معه مع الإعراض عن

(١) الموافقات ١٣/٣.

(٢) مجموع الفتاوى ١٢٩/٢٨.



الجزئي وقوفاً مع شيء لم يتقرر العلم به بعد دون العلم بالجزئي، لأنه هو المظهر له^(١).

وأما وجه الخطأ في الاعتماد على الأدلة الجزئية والإعراض عن الكليات فيتضح من خلال أمرين:

الأول: أن الجزئي لم يوضع جزئياً إلا لكون الكلي فيه على التمام وبه قوامه، فالإعراض عنه من حيث هو جزئي إعراض عن الكلي نفسه في الحقيقة، وذلك تناقض^(٢).

الثاني: أن الإعراض عن الجزئي جملة يؤدي إلى الشك في الكلي، من جهة أن الإعراض عنه إنما يكون عند مخالفته للكلي أو توهم المخالفة له، وإذا خالف الكلي الجزئي - مع أنه مأخوذ من الجزئي - دل على أن ذلك الكلي لم يتحقق العلم به، لإمكان أن يتضمن ذلك الجزئي جزء من الكلي لم يجعله المعتبر جزءاً منه، وإذا أمكن هذا لم يكن بد من الرجوع إلى الجزئي في معرفة الكلي^(٣).

ولا يشكل على ذلك تلك العبارة التي نقلها الجويني (ت ٤٧٨ هـ) عن الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) - والتي يوهم ظاهرها أن الإمام الشافعي يرى وجوب تقديم الأدلة الجزئية على الكليات عند الاجتهاد - حيث يقول رحمه الله: "إذا وقعت واقعة فأحوج المجتهد إلى طلب الحكم فيها فينظر أولاً في نصوص الكتاب فإن وجد مسلكاً دالاً على الحكم فهو

(١) انظر الموافقات ح ٣ ص ٨-٩.

(٢) انظر المصدر السابق ٩/٣.

(٣) انظر المصدر السابق ٩/٣.



المراد، وإن أعوزه انحدر إلى نصوص الأخبار المتواترة، فإن وجده وإلا انحط إلى نصوص أخبار الآحاد، فإن عثر على مغزاه وإلا انعطف على ظواهر الكتاب، فإن وجد ظاهراً لم يعمل بموجبه حتى يبحث عن المخصصات، فإن لاح له مخصص ترك العمل بفحوى الظاهر، وإن لم يتبين مخصص طرد العمل بمقتضاه، ثم إن لم يجد في الكتاب ظاهراً نزل عنه إلى ظواهر الأخبار المتواترة مع انتفاء المخصص، ثم إلى أخبار الآحاد، فإن عدم المطلوب في هذه الدرجات لم يخض في القياس بعد، ولكنه ينظر في كليات الشرع ومصالحها العامة^(١) - هـ.

وذلك لأن من يعرف أصول الإمام الشافعي يدرك أن مراده بطلب حكم الواقعة من الدليل الجزئي الخاص أولاً: أن يؤخذ حكمها منه إذا كلن ذلك لا يفضي إلى إهدار أصل من الأصول الكلية في الشريعة، بمعنى أن يكون النص مجمعاً على العمل به مع مراعاة هذه الأصول، وليس مراده تقديم الدليل الجزئي مطلقاً، ثم إن مراده بالنظر في الكليات هنا: الاجتهاد الذي يقوم على إلحاق المستجدات بالقواعد العامة في الشريعة الإسلامية عند عدم وجود النص اعتماداً على الحكم والمعاني المناسبة، بدليل أنه قرن الكليات هنا بالمصالح العامة، وهذا الضرب من الاجتهاد لا يجوز المصير إليه بالاتفاق - إلا بعد تعذر الحصول على النص الخاص أو الإجماع، وذلك لأنه يقوم أساساً على الاستنباط^(٢).

(١) هذه العبارة نقلها الجويني في البرهان ونسبها إلى الشافعي بقوله: "ذكر الشافعي في الرسالة ترتيباً حسناً فقال:، ولم أجدّها في النسخة المطبوعة من الرسالة. انظر البرهان ٨٧٤/٢ - ٨٧٥.

(٢) انظر المنحول ٤٩٧ - ٤٩٨.



يقول الجويني (ت ٤٧٨ هـ): - "فكذلك المجتهد إذا وقعت واقعة طلب النصوص من الكتاب والسنة ثم الإجماع، ثم إن أعوز المطلوب فيه فينظر في قواعد الشريعة، يحاول إلحاقاً، ويريد جمعاً، ويطلب شبيهاً، فيخيل في نفسه وجود التشبه، ثم يجتهد في طلب الأشبه، فالمطلوب هو الأشبه" أ-هـ (١).

المطلب الثاني

المنهج الصحيح في النظر في الكليات والجزئيات

سبق القول بأن من خصائص كليات الشريعة أنها قطعية ، وذلك لأنها ترجع إما إلى أصول عقلية وهي قطعية، وإما إلى الاستقراء التام من أدلة الشريعة وذلك قطعي أيضاً (٢)، ومما يؤكد ذلك أنها مما اتفقت عليه الشرائع والملل (٣).

وعليه فلا يمكن أن يقال بوجود تعارض حقيقي بينها وبين أدلة الشرع الجزئية، وذلك لأن هذه الأدلة لا تخلو:
- إما أن تكون قطعية، أو ظنية.

(١) البرهان ٨٦٥/٢.

(٢) انظر الموافقات ٢٩/١-٣١، ٤٩/٢.

(٣) انظر المستصفى ٢٨٨/١، ومشرح تنقيح الفصول ٣٩٢، وقواعد الأحكام ٤/١، والإبهاج ٦٠/٢، والبحر المحيط ١٨٨/٤، وإرشاد الفحول ٢١٦.



فإن كانت قطعية فيستحيل أن تعارض الكليات، لما تقرر في الأصول من أن التعارض لا يقع بين قطعي وقطعي إلا بأن يكون أحدهما ناسخاً للآخر، وذلك لأنه يلزم منه اجتماع النقيضين، وهو محال^(١).

وإن كانت ظنية فهي لا تعارض الكليات أيضاً، وذلك لأن الظني ينتفي بالقطعي، فيتعين العمل بالقطعي، والظن لا يثبت أمام اليقين^(٢).

قال الغزالي (ت ٥٠٥هـ): "فإن قيل فهل يجوز أن يجتمع علم وظن قلنا لا فإن الظن لو خالف العلم فهو محال، لأن ما علم كيف يظن خلافه، وظن خلافه شك، فكيف يشك فيما يعلم، وإن وافقه فإن أثر الظن يمحى بالكلية بالعلم فلا يؤثر معه" أ-هـ^(٣).

وأما التعارض الظاهري العائد إلى الأذهان فيمكن أن يقع، وحينئذٍ يجب على الناظر فيهما الجمع بينهما بأي وسيلة من وسائل الجمع المعتبرة عند الأصوليين، كحمل العام على الخاص، والمطلق على المقيد، أو تفصيل الدليل الجزئي على حال معينة، ونحو ذلك.

(١) انظر التقريب والإرشاد ٢٦٣/٣، ٢٧٩-٢٨١، وتقويم الأدلة ٢١٤، وأصول الجصاص ٤١/٢، والمستصفى ٣٩٢/٢، والتمهيد لأبي الخطاب ٣٤٩/٤، والمحصول ٣٨٠/٥، وشرح تنقيح الفصول ٤١٧-٤١٨، وشرح مختصر الروضة ٦٧٩/٣، وفواتح الرحموت ١٨٩/٢، والمسودة ٤٤٨.

(٢) انظر إرشاد الفحول ٢٧٥، وشرح تنقيح الفصول ٤٢١.

(٣) المستصفى ٣٩٤/٢.



وذلك لأن المطلوب هو المحافظة على قصد الشارع، والكلي إنما ترجع حقيقته إلى ذلك، والجزئي كذلك أيضاً، فلا بد من اعتبارهما معاً^(١)، ولأن الجمع يؤدي إلى إعمالهما معاً، وهو أولى من إعمال أحدهما وإهمال الآخر، وهو طريق معتبر عند الأصوليين عند تعارض الأدلة الجزئية^(٢).

يقول الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) : "فإذا ثبت بالاستقراء قاعدة كلية، ثم أتى النص على جزئي يخالف القاعدة بوجه من وجوه المخالفة، فلا بد من الجمع في النظر بينهما، لأن الشارع لم ينص على ذلك الجزئي إلا مع الحفظ على تلك القواعد، إذ كلية هذا معلومة ضرورة بعد الإحاطة بمقاصد الشريعة، فلا يمكن والحالة هذه أن تخرم القواعد بإلغاء ما اعتبره الشارع" أ-هـ^(٣).

مثال تخصيص الكلي بالجزئي:

جواز النطق بكلمة الكفر حال الإكراه بشرط اطمئنان القلب بالإيمان المستفاد من الدليل الجزئي وهو قوله تعالى: {من كفر بالله بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان}^(٤).

فهذا النص الجزئي يعارض أصلاً كلياً ضرورياً وهو المحافظة على الدين، غير أنه يمكن الجمع بينهما بتخصيص عموم الكلي بهذا النص

(١) انظر الموافقات ٩/٣.

(٢) انظر المستصفي ٣٩٢/٢.

(٣) الموافقات ٩/٣-١٠.

(٤) سورة النحل آية ١٠٦.



الجزئي الخاص، فيكون المكروه مستثنى من عموم الكلي دون أن يؤثر في كليته.

وهكذا سائر الرخص المستفادة من الأدلة الجزئية التي تعارض الأوامر أو النواهي، والمستثنيات من القواعد العامة، كترك القيام في الصلاة للمريض أو العاجز، وجواز الفطر له، والعرايا، والقراض، والمساقاة والسلم، وأشبه ذلك^(١)، فإنها تعد مخصصة للأصل الكلي الذي تدرج تحته، ومستثناة من عموم حكمه دون أن تقذح في كليته أو تؤثر في دلالاته، ولذا يجب اعتبارها^(٢)، إذ لو لم ينص الشارع على هذه الجزئيات وبلغت إليها في الاستنباط واكتفى بأصل الحفظ للضروري لما كان هذا الترخص، ولو لم يكن لأدى إلى الحرج والضيق المرفوع قطعاً^(٣).

مثال تخصيص الجزئي بالكلي:

أن الله سبحانه أباح للمضطّر أن يأكل من الميتة إذا خشي على نفسه من الهلاك، وما ذاك إلا لأن المحافظة على النفس إحدى الكليات الضرورية، واعتبار الأمر الكلي هنا يعد تخصيصاً للدليل الجزئي وهو قوله سبحانه: {حرمت عليكم الميتة}^(٤)، واستثناء منه، ولا يعد هذا التخصيص إلغاءً للدليل الجزئي، بل تبقى دلالاته على حالها فيما عدا هذه الصورة.

(١) انظر الموافقات مع شرح الشيخ عبدالله دراز ١١/٣-١٢، ٢٤٩/٤.

(٢) انظر شرح عمدة الأحكام ١٠٥/٣.

(٣) المصدر السابق ١١/٣-١٢.

(٤) سورة المائدة آية ٣.



وهكذا كافة الرخص المستثناة من أدلة جزئية مراعاة لأصل كلي.

ولا يقال إن هذا تناقض، لأنه يؤدي إلى اعتبار الدليل الجزئي وعدم اعتباره معاً، لأننا نقول: إن ذلك حاصل من جهتين، فإنه لا يلزم أن يعتبر كل جزئي في كل حال، بل المراد بذلك أن يعتبر الجزئي إذا لم تتحقق استقامة الحكم بالكلي فيه، كالعرايا وسائر المستثنيات، ويعتبر الكلي في تخصيصه للعام الجزئي أو تقييده لمطلقه بحيث لا يكون إخلالاً بالجزئي على الإطلاق، وهذا هو معنى اعتبار أحدهما مع الآخر^(١).

يقول الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): "فلا يصح إهمال النظر في هذه الأطراف، فإن فيها جملة الفقه، ومن عدم الالتفات إليها أخطأ من أخطأ، وحقيقته نظر مطلق في مقاصد الشارع وأن تتبع نصوصه مطلقه ومقيده أمر واجب، فبذلك يصح تنزيل المسائل على مقتضى قواعد الشريعة ويحصل منها صور صحيحة الاعتبار". أ-هـ^(٢).

(١) انظر الموافقات ١٤/٣-١٥.

(٢) المصدر السابق ١٥/٣.



المطلب الثالث

أهمية الموازنة بين الكليات والجزئيات في النوازل

إذا كانت الموازنة بين الكليات والجزئيات في الأحكام عامة ضرب من الاجتهاد الدقيق الذي ينبغي أن ينبري له الخاصة من العلماء، فإن الموازنة بينهما عند النظر في النوازل شأن خاصة الخاصة الذين جمعوا بين الرسوخ في العلم، والمعرفة بحقيقة النازلة الجديدة وأبعادها.

يقول ابن القيم (ت ٧٥١هـ) - وهو يشرح وصية عمر إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما بالفهم قبل الحكم والقضاء - : "ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم، أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علماً، والنوع الثاني : فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر.... فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله، كما توصل شاهد يوسف بشق القميص من دبر إلى معرفة براءته وصدقه، وكما توصل سليمان صلى الله عليه وسلم بقوله: (انتوني بالسكين حتى أشق الولد بينكما) إلى معرفة عين الأم.... ومن سلك غير هذا أضاع على الناس حقوقهم، ونسبه إلى الشريعة التي بعث الله بها رسوله" أ-هـ^(١).



والكليات والجزئيات للمفتي في النوازل هما بمثابة جناحي الطائر، فلا يمكن له أن يحلق في فضاء الاجتهاد بدونهما، ولا بد له أن يوازن بينهما حتى يصل إلى غايته ويحقق مراده.

وإذا كان إلحاق النازلة بكلية من كليات الشريعة أمراً سهلاً المنال لمن بلغ رتبة الاجتهاد بالنظر إلى ما تتميز به هذه الكليات من السعة والعموم، فإن الظفر بدليل جزئي يمكن أخذ حكمها منه بطريقة القياس أو الاستحسان أو غير ذلك يتطلب بذل المزيد من الاجتهاد، وأشق من هذا وذلك إذا ظهر للمجتهد أن النازلة يتنازعها أصل كلي ودليل جزئي. ومن أبرز الأمثلة لذلك من نوازل هذا العصر مسألة:

"إخراج المشركين من جزيرة العرب".

فقد كثر الجدل في هذه المسألة في عصرنا الحاضر، وأحدثت من الفتن ما الله به عليم، حين انبرت طائفة من المسلمين إلى تبني هذا الحكم، والتأكيد على وجوبه، بل والسعي إلى تطبيقه مهما كان الثمن، متمسكين بقوله صلى الله عليه وسلم: "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب"^(١)، وهو حديث صحيح محكم، أخذ منه فقهاء الأمة الأوائل وجوب إخراجهم من جزيرة العرب - على خلاف بينهم في مفهوم جزيرة العرب^(٢)، ما

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجزية، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ١٢١/٤، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ١٢٥٨/٣، والحديث روي من طرق متعددة، وبألفاظ مختلفة عند البخاري ومسلم وأصحاب السنن وغيرهم.

(٢) انظر المغني ٢٤٢/١٣ - ٢٤٤.



لم تدع الحاجة إلى دخولهم فيها لتجارة أو زراعة أو نحو ذلك^(١)، غير أن العمل بهذا الدليل الجزئي بالصورة التي ابتلي بها المسلمون في هذا العصر من قبل فئة منهم أورث الوقوع في محاذير شرعية كثيرة منها:

الاستهانة بالدماء والأموال والممتلكات، والتجروء على قتل المسلمين والمستأمنين، وترويع الأمنين، وتأليب الدول التي لا تدين بالإسلام على الدول الإسلامية، وإلحاق الأذى بالأقليات الإسلامية التي تقيم في تلك البلاد، وتعطيل أصول شرعية مهمة: كالدعوة، والزكاة، ومساعدة المحتاجين من المسلمين، بل وتشويه صورة الإسلام بعمامة، وخلق الذرائع لأعداء هذا الدين، وجعلهم يتجراؤون عليه فينسبون أخطاء هذه الفئة إلى أصله وكتابه ورسوله.

فصار هذا الدليل الجزئي بحسب هذا الفهم وتبعاته يصادم أصولاً كلية ثابتة، فهل يقال بإهدارها وتقديمه عليها؟ أو يقال بإهداره وتقديمها عليه؟

إن الاجتهاد في مثل هذه النوازل يتطلب نوعاً من النظر الدقيق الذي لا يتوافر إلا في خاصة الخاصة من العلماء الذي جمعوا إلى العلم بالأدلة الجزئية استحضار كليات الشرع ومقاصده ومراميه، فمثل هؤلاء لا يشكل عليهم هذا الحديث، بل يمكنهم إدراك كيفية العمل بهذا الدليل الجزئي دون الإخلال بالأصول الكلية، فأخراج المشركين من جزيرة العرب غاية شرعية لا بد أن تكون وسائلها شرعية، ومتى كان السعي فيه مفضياً إلى الوقوع في المحاذير، أو تفويت المصالح الآتفة الذكر، علمنا

(١) انظر فتح الباري ٦/٣١٣-٣١٤.



أن هذا الحديث ليس هو كل ما يمكن أن يقال في فقه هذه النازلة، بل ثمة أصول كلية يجب مراعاتها عند الاجتهاد فيها، فإذا لم نعمل به في حال معينة وقدمنا هذه الأصول عليه، فإن هذا لا يعد تعطيلاً له، وإنما هو نوع بيان له، فكأننا نقول إن هذا الدليل لا يتناول هذه الحال، مع بقاء دلالاته على ما عداها من الأحوال.

والالتفات إلى الأحوال معنى معتبر عند النظر في الأدلة الجزئية المتعارضة^(١)، فينبغي اعتباره كذلك عند تعارض الكليات مع الجزئيات.

يقول الغزالي (ت ٥٠٥هـ) - وهو يتحدث عن الترجيح بين الأخبار - : "أو أمكن الجمع بينهما بالتزويل على حالتين، كما إذا قال : (الصلاة واجبة على أمتي) (الصلاة غير واجبة على أمتي) فنقول: أراد بالأول المكلفين، وأراد بالثاني الصبيان والمجانين، أو في حالتي العجز والقدرة أو في زمن دون زمن" أ-هـ^(٢).

وتزويل الدليل الجزئي على حال معينة يعد وسيلة من وسائل الجمع بينه وبين الأصل الكلي الذي يعارضه، والجمع أولى من الترجيح الذي يفضي إلى إهدار أحدهما^(٣).

وهذا المنهج - أعني الموازنة بين الكليات والجزئيات في الاجتهاد - ليس بدعاً من القول، بل له أصول شرعية واضحة يدركها كل من تتبع طريقة الشارع في اعتبار الأحوال، و مراعاة مصالح المكلفين

(١) انظر تقويم الأدلة ٢١٧، والمستصفى ٣٩٥/٢، والبحر المحيط ٢٢٧/٤ - ٤٣١.

(٢) المستصفى ٣٩٥/٢.

(٣) انظر الموافقات مع حاشية الشيخ عبدالله دراز ٩/٣ - ١٠.



عند تقرير الأصول الكلية العامة، ومبدأ الترخيص في الشريعة يدل بوضوح على هذا المنهج، ومن الأمثلة على ذلك: " القيام في الصلاة "، فإنه راجع إلى الأصل الكلي الضروري وهو حفظ الدين، ولو أجري الأمر فيه إلى نهايته - ولو أدى إلى المشقة الفادحة - ما كان ليرخص في القعود مثلاً للمريض، ومثله صوم رمضان للمريض القادر بمشقة، فلو لم ينص الشارع على هذه الجزئيات ولتفت إليها في الاستنباط واكتفى بأصل الحفظ للضروري لما كان هذا الترخيص، ولو لم يكن لأدى إلى الحرج والضيق المرفوع قطعاً، وهكذا سائر الرخص التي تعارض عزائم الأوامر والنواهي، والمستثنيات من القواعد العامة، كالعرايا، والقراض، والمساقاة، والسلم وأشباه ذلك، فإن الترخيص فيها إعمال للحاجيات في الضروريات، ولو اعتبرنا الضروريات كلها لأخل ذلك بالحاجيات، أو بالضروري نفسه، أو بضروري آخر، ولذلك نجد الوحي قد راعى هذه المعاني، فجاءت التشريعات بالموازنة بينها جميعاً^(١).

وهذه الطريقة هي التي ينبغي للمجتهد أن يسلكها عند النظر في الكليات والأدلة الجزئية التي يبدو أنها تعارضها في الظاهر، وعليه أن ينتبه كذلك إلى أمر مهم وهو أن الشارع قد يعتبر من المعاني ما لا تدركه العقول إلا بالنص عليه، وهو أكثر ما دلت عليه الشريعة في الجزئيات، لأن الشارع أعلم بما يحقق المصلحة والعدل في كل حين، ولذا نجده يبين ما يطرد من المصالح وما يعارضه وجه آخر من المصلحة، كما في استثناء العرايا ونحوها، وفائدة العلم بذلك هي: الحذر من تكلف الحكم

(١) انظر المصدر السابق ١١/٣-١٢



والمعاني، والإسراف في إعمال المقاصد على حساب الأدلة الجزئية، إذ الإعراض عن الجزئيات بإطلاق يؤدي إلى فوات مصالح، وحصول مفساد، وهو مناقض لمقصود الشارع، لأن العمل بالجزئيات في مواردنا وأحوالها يعد من جملة المحافظة على الكليات، لأنها يخدم بعضها بعضاً، وقلما تخلو جزئية من اعتبار القواعد الثلاث - الضروريات والحاجيات والتحسينيات - فيها، فإذا عارض بعضها بعضاً وتعدر الجمع قدم الأهم حسبما قرره علماء الأصول في كتاب الترجيح^(١).



الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث بأكمل الرسالات، إمام المتقين، وسيد الخلق أجمعين محمد بن عبد الله، عليه وعلى آله وصحابه أتم صلاة وأزكى تسليم، أما بعد :-

فقد يسر الله لي إتمام هذا البحث الذي قصدت من ورائه إلقاء الضوء على كليات الشريعة، من حيث التعريف بها، وبيان أقسامها، وترتيبها، وطرق إثباتها، وخصائصها، إضافة إلى بيان أهميتها للمجتهد، وعلاقتها بأدلة الشرع الجزئية، وقد خرجت من هذا البحث المختصر بنتائج مهمة أبرزها ما يأتي:

١- كليات الشريعة هي الأصول العامة المتضمنة للمعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها.

٢- تنقسم كليات الشريعة إلى قسمين:

الأول: الكليات الخمس الضرورية، وهي: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والنسل أو النسب.

الثاني: الكليات الأخرى، وأهمها: حفظ العرض، ورفع الحرج، ودفع الضرر ورفع، والعدل، والمساواة، والحرية، والائتلاف.

٣- حفظ الدين مقدم على حفظ النفس، وحفظ النفس مقدم على حفظ النسل، وحفظ النسل مقدم على حفظ العقل، وحفظ العقل مقدم على حفظ المال، وحفظ المال مقدم على حفظ العرض، على المختار من أقوال علماء الأصول، ويأتي بعد هذا بقية الكليات، وترتيبها يكون بحسب الأمر الضروري الذي ترجع إليه.



- ٤- تثبت كليات الشريعة بالاستقراء، أو بالنص، أو من خلال معرفة مقاصد الشريعة، أو بمجموع هذه الطرق.
- ٥- تتميز كليات الشريعة بكونها قطعية، عامة، أبدية، محكمة، معصومة من التناقض.
- ٦- العلم بكليات الشريعة من الشروط الأساسية في الاجتهاد، فلا عبرة بمجتهد يجهل هذه الكليات، أو يقصر علمه عن الإحاطة بها.
- ٧- اعتماد المجتهد على الكليات وحدها وإهدار الأدلة الجزئية خطأ بين، ومثله الاعتماد على الجزئيات وحدها وإهدار الكليات.
- ٨- المنهج الصحيح الذي يجب على المجتهد أن يسلكه هو النظر القائم على كليات الشريعة مع استحضار الأدلة الجزئية في خصوص المسائل.
- ٩- الكليات لا تعارض الأدلة الجزئية حقيقة، وإذا وجد بينها تعارض في الظاهر، وجب على المجتهد أن يسلك طريق الجمع بينها بأحد طرقه المعتمدة عند علماء الأصول.
- ١٠- تعد الموازنة بين الكليات والجزئيات في النوازل ضرباً من الاجتهاد الدقيق الذي ينبغي أن يتصدى له خاصة الخاصة من المجتهدين، وهو من حيث الخطورة شبيه بتقدير المصلحة والمفسدة الذي لا يتقنه إلا العلماء الربانيون.



وقبل الختام لا يفوتني أن أوصي إخواني الباحثين بتكثيف الدراسات والبحوث في بعض الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، كالكليات الشرعية التي لا تزال بحاجة إلى مزيد إيضاح، وبالأخص تلك التي أضحت اليوم مثار جدل بين المسلمين وغيرهم، كالحرية، والمساواة، فهذان الأصلان جديران بدراسات متخصصة ومؤصلة من علماء الأصول والمقاصد، إذ أغلب الدراسات فيهما يطغى عليها الجانب الفكري، وهو على أهميته لا يكفي في إيضاح الرؤية الشرعية حولهما.

كما لا يفوتني أن أنبه إلى أهمية العناية بموضوع الموازنة بين الكليات والجزئيات في الاجتهاد، فإنه ما يزال بحاجة إلى دراسات واسعة، خصوصاً وأن هذا العصر يتميز بكثرة النوازل التي يتطلب النظر فيها موازنة دقيقة بين كليات الشرع وأدلته الجزئية.

هذا وأسأل الله سبحانه أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ما وقع فيه من خطأ أو زلل، إنه جواد كريم، وصلى الله وسلم على نبيينا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين.



فهرس المراجع

١- الإبهاج في شرح المنهاج ، تأليف: شيخ الإسلام علي بن عبدالكافي السبكي ت ٧٥٦هـ وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ت ٧٧١هـ، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية ، طبع سنة ١٤٠١هـ.

٢- الاجتهاد في الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض، تأليف/جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١هـ ، الناشر/ مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، سنة ١٩٨٤م.

٣- إجمال الإصابة ، تأليف/ خليل بن كيكلي العلاني ت ٧٦١هـ ، تحقيق/ د. محمد بن سليمان الأشقر ، الناشر/ جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت ، الطبعة الأولى .

٤- الإحسان في تقريب ابن حبان، تأليف/ علاء الدين بن بلبان الفارسي، ت ٧٣٩هـ، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، الناشر/ مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٥- إحكام الفصول في أحكام الأصول، تأليف: أبي الوليد الباجي ت ٤٧٤هـ تحقيق: عبدالمجيد التركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ط ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٦- الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: علي بن محمد الآمدي ت ٦٢٦هـ، تحقيق : الشيخ عبدالرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢هـ.



٧- أحكام القرآن، تأليف/ أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي،
ت ٢٠٤هـ، جمعه/ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت ٤٥٨هـ،
الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة ١٣٩٥هـ—
١٩٧٥م.

٨- أحكام القرآن، تأليف: أحمد بن علي الرازي الجصاص، ت ٣٧٠هـ،
تحقيق: محمد الصادق القمحاوي، الناشر: دار إحياء التراث العربي
سنة ١٤٠٥هـ.

٩- أحكام القرآن، تأليف/ ابن العربي المالكي، تحقيق/ علي محمد
البجاوي، الناشر/ دار الحلبي، بيروت.

١٠- أحكام القرآن، تأليف/ عماد الدين بن محمد الطبري، المعروف
بالكيا الهراس، ت ٥٠٤هـ، تحقيق/ موسى محمد علي، والدكتور:
عزت علي عيد عطية، الناشر/ دار الكتب الحديثة.

١١- إحياء علوم الدين، تأليف/ أبي حامد محمد بن محمد الغزالي
ت ٥٠٥هـ، تحقيق/ أبو عبد الرحمن المكي، الناشر/ نزار مصطفى
الباز، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

١٢- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تأليف: محمد بن
علي الشوكاني ت ١٢٥٥هـ، الناشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده بمصر ط ١ سنة ١٣٥٦هـ.



١٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف/ محمد ناصر الدين الألباني، إشراف/ محمد زهير الشاويش، الناشر/ كلية الشريعة بالرياض، ط ١ سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٤- الأشباه والنظائر، تأليف: ابن نجيم زين الدين بن إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت سنة ١٤٠٥هـ.

١٥- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، تأليف: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ت ٩١١هـ، الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م.

١٦- أصول السرخسي، تأليف: أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي ت ٤٩٠هـ، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٧- إعانة الطالبين، تأليف/ أبي بكر السيد البكري بن السيد محمد شطا الدمياطي، الناشر/ دار الفكر، بيروت.

١٨- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء) تأليف/ خير الدين الزركلي، الناشر/ دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، سنة ١٩٨٤م.

١٩- أعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف: شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية ت ٧٥١هـ، مراجعة: طه عبدالرؤوف سعد، الناشر: دار الجيل، بيروت.



٢٠- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، تأليف/ شيخ الإسلام ابن تيمية، ت٧٢٨هـ، تحقيق/ محمد حامد الفقي، الناشر/ دار المعرفة، بيروت.

٢١- الإمام، تأليف: عبدالعزيز بن عبدالسلام بن أبي القاسم السلمي ت٦٦٠هـ، تحقيق/ رضوان مختار بن غريبة، الناشر/ دار البشائر الإسلامية، بيروت ط١ سنة ١٤٠٧هـ.

٢٢- الأم للشافعي مع مختصر المزني، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ.

٢٣- البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف/ بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي ت٧٩٤هـ، ضبط وتعليق/ د. محمد محمد تامر، الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٤- البرهان في أصول الفقه، تأليف: عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني ت٤٧٨هـ، تحقيق: د. عبدالعظيم محمود الديب، الناشر: دار الوفاء، مصر، ط٤ سنة ١٤١٨هـ.

٢٥- التبصرة. تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي ت٤٧٦هـ، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر، دمشق ط١ سنة ١٤٠٣هـ.

٢٦- التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية، تأليف/ كمال الدين محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد بن مسعود،



المشهور بـ: ابن همام الدين الحنفي ت ٨٦١هـ، الناشر/ مصطفى
البابي الحلبي وأولاده بمصر، طبع سنة ١٣٥١هـ.

٢٧- تحفة الأحوزي ، تأليف/ محمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم
المباركفوري أبو العلا، ت ١٣٥٣هـ، الناشر/ دار الكتب العلمية،
بيروت.

٢٨- التخريج عند الفقهاء والأصوليين، تأليف/ د: يعقوب بن عبد الوهاب
الباحسين، الناشر/ مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ.

٢٩- تخريج الفروع على الأصول، تأليف : شهاب الدين محمود بن أحمد
الزنجاني ، ت ٦٥٦هـ، تحقيق: د. محمد أديب الصالح، الناشر :
مؤسسة الرسالة ، ط ٥، سنة ١٤٠٤هـ.

٣٠- الترغيب والترهيب، تأليف/ عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري أبو
محمد ت ٦٥٦هـ، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، الناشر/ دار الكتب
العلمية، بيروت ، ط ١ سنة ١٤١٧هـ.

٣١- تشنيف المسامع بجمع الجوامع ، تأليف/ بدر الدين محمد بن بهادر
الزركشي، ت ٧٩٤هـ، تحقيق/ أبي عمرو الحسيني بن عمر بن
عبدالرحيم، الناشر/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ.

٣٢- تفسير الطبري، تأليف محمد بن جرير الطبري ت ٣٠١هـ، الناشر/
دار المعرفة سنة ١٩٩٠م.

٣٣- تفسير القرطبي (أحكام القرآن للقرطبي)، تأليف/ محمد بن أحمد
بن أبي بكر بن فرج القرطبي أبو عبدالله ت ٦٧١هـ، الناشر/ دار
الكتب العلمية.



٣٤- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، تأليف/ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ت ٧٧٤هـ ن الناشر / دار إحياء التراث العربي.

٣٥- تفسير المنار، تأليف/ السيد رشيد رضا، الناشر/ مطبعة محمد علي صبيح بمصر، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٧٥هـ.

٣٦- التقريب والإرشاد (الصغير)، تأليف/ أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ت ٤٠٣هـ، تحقيق/ عبد الحميد أبو زيد، الناشر/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية سنة ١٤١٨هـ.

٣٧- تقريب الوصول إلى علم الأصول، تأليف: أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي المالكي ت ٧٤١هـ، تحقيق: د. محمد المختار الشنقيطي، الناشر: مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ومكتبة العلم بجده. ط ١٤١٤هـ.

٣٨- التقرير والتحبير، تأليف/ محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن سليمان بن عمر المعروف بابن أمير الحاج ت ٨٧٩هـ، الناشر/ دار الفكر، بيروت ط ١ سنة ١٩٩٦م.

٣٩- تقويم الأدلة في أصول الفقه، تأليف/ أبي زيد عبيد الله بن عمر الدبوسي ت ٤٣٠هـ، تحقيق/ خليل محي الدين الميس، الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت ط ١ سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٤٠- تكملة المجموع شرح المذهب، تأليف: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، ت ٧٥٦هـ، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، الناشر: المكتبة العالمية بالفجالة.



٤١- التلخيص الحبير، تأليف: ابن حجر العسقلاني ، الناشر/ عبدالله هاشم يمانى، سنة ١٣٨٤هـ.

٤٢- التلخيص في أصول الفقه، تأليف: إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ت ٤٧٨هـ، تحقيق: د. عبد الله النيبالي، وشبير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ومكتبة دار الباز، ط ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٣- تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم ، تأليف/ أبي سعيد خليل بن كيكلاي العلاني الشافعي، ت ٧٦١هـ، تحقيق/ د. عبدالله بن محمد آل الشيخ، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ.

٤٤- التلقين في الفقه المالكي، تأليف: القاضي عبدالوهاب البغدادى، الناشر: وزارة الأوقاف

٤٥- التمهيد، تأليف/ عبدالرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد ت ٧٧٢هـ، تحقيق/ د. محمد حسن هيتو، الناشر/ مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١ سنة ١٤٠٠هـ.

٤٦- التمهيد في أصول الفقه. تأليف: محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني ت ٥١٠هـ، تحقيق: د. مفيد محمد أبو عمشة، الناشر: جامعة أم القرى، ط ١، سنة ١٤٠٦هـ.

٤٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: ابن عبد البر القرطبي، تحقيق: لجنة من العلماء ، الناشر: وزارة الأوقاف المغربية، المغرب.



٤٨- التوضيح مع شرح التلويح، تأليف/ عبيدالله بن مسعود المعروف
ب: صدر الشريعة ت٧٤٧هـ، الناشر/ مطبعة دار الكتب العربية
سنة ١٣٢٥هـ.

٤٩- تيسير التحرير ، تأليف: محمد أمين المعروف بأمرير بادشاه ،
الناشر: محمد علي صبيح.

٥٠- الجامع الصغير، تأليف/ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، مع
شرحه فيض القدير، الناشر/ مصطفى محمد سنة ١٣٥٦هـ.

٥١- جمع الجوامع، تأليف/ عبد الوهاب بن علي السبكي،
ت٧٧١هـ، (مطبوع مع شرح المحلي وحاشية العطار)، الناشر/ دار
الكتب العلمية بيروت.

٥٢- حاشية البجيرمي، تأليف/ سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي،
الناشر/ المكتبة الإسلامية ، ديار بكر، تركيا.

٥٣- حاشية البناني على جمع الجوامع مع شرح الجلال المحلي،
تأليف/ عبد الرحمن بن جاد الله البناني، الناشر/ مطبعة مصطفى البابي
الحلي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ.

٥٤- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تأليف: شمس الدين
بن عرفة الدسوقي ، الناشر : دار إحياء الكتب
العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٥٥- حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني ت٧٩١هـ، وحاشية السيد
الشريف الجرجاني ت٨١٦هـ، على شرح القاضي عضد الملة والدين



ت ٧٥٦هـ لمختصر المنتهى الأصولي لابن حاجب ت ٦٤٦هـ، مع
حاشية الشيخ حسن الهروي على حاشية السيد الجرجاني، مراجعة ،
د. شعبان إسماعيل ، الناشر، مكتبة الكليات الأزهرية طبع سنة
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥٦- حقيقة الصيام، تأليف/ شيخ الإسلام ابن تيمية، ت ٧٢٨هـ، تحقيق/
محمد ناصر الدين الألباني، الناشر/المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة
الرابعة سنة ١٣٩٧هـ .

٥٧- حواشي الشرواني ، تأليف/ عبد الحميد الشرواني، الناشر/ دار
الفكر، بيروت.

٥٨- الدراري المضية ، تأليف/ محمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠هـ،
الناشر/ دار الجيل، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ

٥٩- الدرر اللوامع شرح جمع الجوامع، تأليف/ شهاب الدين أحمد بن
سليمان الكوراني، ت ٨٩٣هـ، تحقيق/ سعيد غالب (رسالة دكتوراه في
الجامعة الإسلامية).

٦٠- الذخيرة، تأليف/ شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي
ت ٦٨٤هـ، الناشر/ مطبعة كلية الشريعة بالجامع الأزهر، الطبعة
الأولى

٦١- رد المحتار حاشية الدر المختار ، تأليف: ابن عابدين، الطبعة الثانية
سنة ١٩٦٦م.



٦٢- الرسالة للإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤هـ،
تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر/ مكتبة دار التراث بالقاهرة ط ٢
سنة ١٣٩٩هـ.

٦٣- روضة الناظر وجنة المناظر، تأليف: موفق الدين عبدالله بن أحمد بن
قدامة المقدسي ت ٦٢٠هـ، تحقيق/ د: عبدالكريم النملة، الناشر/ مكتبة
الرشد بالرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤١٤هـ.

٦٤- سلسلة الأحاديث الصحيحة، تأليف/ الشيخ محمد ناصر الدين
الألباني، الناشر/ المكتب الإسلامي، بيروت سنة ١٤٠٥هـ.

٦٥- سنن أبي داود، تعليق : عبيد الدعاس، الناشر / محمد علي السيد،
حمص، ط ١ سنة ١٣٨٨هـ.

٦٦- سنن الترمذي، تأليف/ أبي عيسى محمد بن عيسى بن
سورق ت ٢٧٩هـ، تحقيق/ أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم
عطوة، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٦٧- سنن الدار قطني، وبذيله التعليق المغني على الدار قطني، الناشر/
عبدالله هاشم يماني، سنة ١٣٨٦هـ.

٦٨- سنن الدارمي، الناشر/ عبدالله هاشم يماني، سنة ١٣٨٦هـ.

٦٩- السنن الكبرى للبيهقي، طبعة الهند سنة ١٣٤٤هـ.

٧٠- سنن ابن ماجه، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر،
القاهرة.



٧١- سنن النسائي "المجتبى". طبعت بإشراف: عبدالفتاح أبو غدة،
الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٧٢- السيل الجرار، تأليف/ محمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠هـ،
تحقيق/ محمود زايد، الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة
الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٧٣- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، تأليف:
شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي ت ٦٨٤هـ، تحقيق:
طه عبدالرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، ودار الفكر،
القاهرة ط ١ سنة ١٣٩٣هـ.

٧٤- شرح صحيح مسلم، تأليف/ محي الدين النووي، الناشر: دار إحياء
التراث العربي، الطبعة الثانية.

٧٥- شرح عمدة الأحكام، تأليف/ تقي الدين أبي الفتح ابن دقيق العيد
ت ٧٠٢هـ، الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٦- شرح فتح القدير، تأليف/ محمد بن عبدالواحد السيواسي
ت ٦٨١هـ، الناشر/ دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.

٧٧- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، تأليف: محمد بن
أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي المعروف بابن التجارت ٩٧٢هـ،
تحقيق/ د محمد الزحيلي، د. نزيه حماد، الناشر: جامعة الملك
عبدالعزيز، سنة ١٤٠٠هـ.



٧٨- شرح مختصر الروضة، تأليف: نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق: د. عبدالله التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١ سنة ١٤١٠هـ.

٧٩- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تأليف/ أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، ت ٥٠٥هـ، تحقيق/ د. حمد الكبيسي، الناشر/ مكتبة الإرشاد ببغداد، سنة ١٣٩٠هـ.

٨٠- صحيح البخاري "الجامع الصحيح"، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: محمد علي صبيح عبيدان، الأزهر.

٨١- صحيح الجامع الصغير وزيادته، تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر/ المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٨٢- صحيح مسلم، تأليف مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٣٧٥هـ.

٨٣- العدة في أصول الفقه، تأليف: القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي ت ٤٥٨هـ، تحقيق: أحمد بن علي سير مباركي، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ.

٨٤- عون المعبود، تأليف/ محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر/ المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٨٥- فتاوى سلطان العلماء الغز بن عبد السلام، تحقيق/ مصطفى عاشور، الناشر/ مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.



٨٦- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تأليف/ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب. الناشر/ دار المعرفة، بيروت، سنة ١٣٧٩هـ.

٨٧- فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي، تأليف كمال الدين محمد بن عبدالواحد الإسكندري المعروف بابن الهمام ت ٨٦١هـ، الناشر: دار الفكر ، ط ٢، ١٣٩٧هـ.

٨٨- فتح الوهاب، تأليف/ زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، ت ٩٢٦هـ، الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

٨٩- الفروع، تأليف/ شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي ت ٧٦٣هـ، مراجعة وضبط/ عبد اللطيف السبكي، الناشر/ دار مصر للطباعة سنة ١٣٧٩هـ.

٩٠- الفروق ، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ت ٦٨٤هـ، الناشر: عالم الكتب، بيروت.

٩١- الفصول في الأصول (أصول الجصاص)، تأليف: أحمد بن علي الرازي الجصاص ت ٣٧٠هـ، تحقيق: د. عجيل جاسم النشمي، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، ط ١ سنة ١٤٠٥هـ.

٩٢- الفقيه والمتفقه، تأليف/ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ت ٤٦٢هـ، تحقيق/ عادل بن يوسف العزاوي، الناشر/ دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢١هـ.



٩٣- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، تأليف: عبدعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري ت ١١١٩هـ ، طبع بهامش كتاب المستصفي للغزالي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٣٢٢هـ.

٩٤- فيض القدير شرح الجامع الصغير، تأليف/ محمد عبد الرؤوف المناوي، الناشر/ دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت سنة ١٣٩١هـ.

٩٥- القاموس المحيط، تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٢ ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٩٦- قواطع الأدلة في الأصول، تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني ت ٤٨٩هـ، تحقيق: محمد حسن محمد الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ سنة ١٩٩٧.

٩٧- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تأليف : أبي محمد عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي، ت ٦٦٠هـ، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

٩٨- القواعد الصغرى ، تأليف/ عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي ت ٦٦٠هـ ، تحقيق/ اياد خالد الطباع، الناشر/ دار الفكر، دمشق ط ١ سنة ١٤١٦هـ.

٩٩- القواعد الفقهية، المبادئ، المقومات، المصادر، الدليلية، التطور، تأليف: د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، الناشر/ مكتبة الرشد، وشركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ١٤١٨هـ.



١٠٠- القواعد الفقهية، تأليف/علي بن أحمد الندوي، الناشر /دار القلم
بدمشق، الطبعة الرابعة سنة ١٤١٨هـ.

١٠١- كشف القناع عن متن الإقناع، تأليف: منصور بن يونس البهوتي،
الناشر/ عالم الكتب، بيروت.

١٠٢- كشف الأستار عن زوائد البزار، تأليف/نور الدين
الهيثمي، تحقيق/حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر/ مؤسسة
الرسالة، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ

١٠٣- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تأليف: علاء
الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري ت ٧٣٠هـ، ضبط وتعليق: محمد
المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتب العربية، ط ٢، ١٤١٤هـ -
١٩٩٤م.

١٠٤- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة
الناس، تأليف/ إسماعيل العجلوني، الناشر/ دار الكتب العلمية، الطبعة
الثالثة سنة ١٤١٦هـ.

١٠٥- الكليات، تأليف/أبي عبد الله محمد بن محمد المقرئ، ت ٧٥٨هـ،
وهي قسم من كتاب: (عمل من طب لمن حب) تحقيق/ د. محمد بن
الهادي أبو الأبقان (رسالة ماجستير في كلية الشريعة بالرياض).

١٠٦- لب الأصول، مع شرحه: (غاية الوصول)، تأليف/ أبي يحيى
زكريا الأنصاري، ت ٩٢٥هـ، الناشر/ مصطفى البابي الحلبي
وشركاه.



١٠٧- لسان العرب، تأليف: العلامة ابن منظور ت ٧١١هـ، تعليق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٢-١٩٩٢م.

١٠٨- اللع في أصول الفقه، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ت ٤٧٦هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٠٩- المبدع في شرح المقنع، تأليف: محمد بن مفلح الحنبلي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت.

١١٠- المبسوط، تأليف: شمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي ت ٤٩٠هـ، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

١١١- مجلة الأحكام العدلية للدولة العثمانية، تأليف: لجنة من العلماء من الدول العثمانية.

١١٢- مجلة كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات (العدد الخاص بأبحاث ندوة الاجتهاد الجماعي في العالم الإسلامي) الجزء الأول، ديسمبر سنة ١٩٩٦م.

١١٣- مجمع الزوائد، تأليف علي بن أبي بكر الهيثمي ت ٨٠٧هـ، الناشر/ دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٤٠٧هـ.

١١٤- المجموع شرح المذهب، تأليف: محي الدين النووي، تحقيق: محمد نجيب الله المطيعي، الناشر: مكتبة الإرشاد، جدة.



١١٥-مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، طبع بإشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين.

١١٦-المجموع المذهب في قواعد المذهب، تأليف/ الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلي العلاتي، ت ٧٦١هـ ، دراسة وتحقيق/ د. مجيدي علي العبيدي، و/د. أحمد خضير عباس ، الناشر/ دار عمار ، والمكتبة المكية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١١٧-المحصول، تأليف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي ت ٦٠٦هـ، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط ١، سنة ١٤٠٠هـ.

١١٨-مختصر المنتهى، تأليف/ابن الحاجب المالكي ت ٦٤٦هـ، ومعه حاشية التفتازاني والجرجاني على شرح القاضي عضد الدين والملة ت ٧٥٦هـ،مراجعة وتصحيح/ د:شعبان محمد إسماعيل، الناشر/مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٤٠٣هـ.

١١٩-المستدرک علی الصحیحین ، تأليف/ الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ت ٤٠٥هـ، وبذيله التخليص للحافظ الذهبي، الناشر/ مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا.

١٢٠-المستصفى من علم الأصول، تأليف: أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ت ٥٠٥هـ، ومعه كتاب فواتح الرحموت، الناشر/ دار الكتب العلمية ط ١، سنة ١٣٢٢هـ.



١٢١-مسند الإمام أحمد، تأليف/ الإمام أحمد بن حنبل الشيباني
ت ٢٤١هـ، الناشر/ المكتب الإسلامي، ودار صادر، بيروت، لبنان.

١٢٢-المسودة في أصول الفقه، جمعها: شهاب الدين أبو العباس الحنبلي
الحراني دمشقي، تحقيق وتعليق: محمد محلي الدين عبد الحميد،
الناشر/ دار الكتاب العربي، بيروت.

١٢٣-مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة، تأليف/الشهاب
البوصيري، تحقيق/موسى محمد علي ود: عزت علي عطية،
الناشر/دار الكتب الحديثة ومطبعة حسان بالقاهرة.

١٢٤-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. تأليف: أحمد بن محمد
بن علي المقرئ الفيومي ت ٧٧٠هـ، الناشر: المطبعة الأميرية ببولاق
سنة ١٣٢٣هـ.

١٢٥-معالم السنن، تأليف/أبي سليمان حمد بن محمد
الخطابي(وهو مطبوع مع مختصر سنن أبي داود للمنذري)
تحقيق/محمد حامد الفقي، الناشر/مطبعة السنة المحمدية
سنة ١٣٦٨هـ.

١٢٦-المعتمد في أصول الفقه، تأليف: أبي الحسن محمد بن علي بن
الطيب البصري المعتزلي ت ٤٣٦هـ، تقديم : الشيخ خليل الميس،
الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت.



١٢٧- المعجم الكبير، تأليف/ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني
ت ٣٦٠هـ، تحقيق/ حمدي عبدالمجيد السلفي، الناشر/ مكتبة ابن
تيمية، القاهرة.

١٢٨- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، تأليف: محمد فؤاد عبد
الباقي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط ٢ ١٤٠١هـ.

١٢٩- معجم المؤلفين (تراجم مصنفى الكتب العربية)، تأليف/ عمر رضا
كحالة، الناشر/ دار إحياء التراث العربي ببيروت.

١٣٠- المغني، تأليف/ موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة
المقديسي ت ٦٢٠هـ، تحقيق/ د. عبد الله التركي ود. عبد الفتاح
الحلو، الناشر: دار هجر، القاهرة ط ١ سنة ١٤٠٨هـ.

١٣١- مغني المحتاج، تأليف/ محمد الخطيب الشربيني، الناشر/ دار
الفكر، بيروت.

١٣٢- مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، تأليف/ الدكتور: أحمد محمد
البدوي، الناشر/ دار النفائس بالأردن، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ.

١٣٣- مقاصد الشريعة عند الإمام الغز بن عبد السلام، تأليف/ د. عمر بن
صالح بن عمر، الناشر/ دار النفائس بالأردن، الطبعة الأولى
سنة ١٤٢٣هـ.

١٣٤- مقاصد الشريعة، تأليف/ الشيخ محمد الطاهر بن عاشور
، تحقيق/ محمد الطاهر الميساوي، الناشر/ دار النفائس بالأردن،
الطبعة الثانية سنة ١٤٢١هـ.



١٣٥- مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية،

تأليف/د: محمد بن أحمد اليوبي، الناشر/ دار الهجرة، الطبعة الثانية

سنة ١٤٢٣هـ.

١٣٦- المنثور في القواعد الفقهية "فقه شافعي"، تأليف/ أبي عبدالله بدر

الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي ت ٧٩٤هـ، تحقيق/ محمد

حسن إسماعيل، الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ -

٢٠٠٠م.

١٣٧- المنحول، تأليف/ محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد ت

٥٠٥هـ، تحقيق/ د. محمد حسن هيتو، الناشر/ دار الفكر، دمشق،

ط ٢، سنة ١٤٠٠هـ.

١٣٨- منهاج السنة النبوية، تأليف/ شيخ الإسلام ابن تيمية، ت ٧٢٨هـ،

تحقيق/ د. محمد رشاد سالم، الناشر/ مؤسسة قرطبة بمصر، سنة

١٩٨٦م.

١٣٩- منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، تأليف/د: مسفر بن

علي القحطاني، الناشر/ دار الأندلس الخضراء بجده، الطبعة الأولى

سنة ١٤٢٤هـ.

١٤٠- المذهب في فقه الإمام الشافعي، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن

علي الشيرازي ت ٤٧٦هـ، تحقيق: د. محمد الزحيلي، دار القلم،

دمشق ط ١، ١٤١٢هـ.



١٤١- الموافقات في أصول الشريعة، تأليف/ إبراهيم بن موسى اللخمي
الغرناطي المالكي المعروف بـ: أبي إسحاق الشاطبي ت ٧٩٠هـ — ،
تعليق/ الشيخ عبدالله دراز، الناشر/ دار المعرفة ، بيروت.

١٤٢- مواهب الجليل، تأليف/ أبي عبدالله محمد بن عبد الرحمن
المغربي، ت ٩٥٤هـ ، الناشر دار الفكر ، بيروت، الطبعة الثانية،
سنة ١٣٩٨هـ.

١٤٣- موطأ الإمام مالك، رواية يحيى بن يحيى الليثي، شرح وتعليق/
أحمد راتب عرموش، الناشر/ دار النفائس، لبنان، سنة ١٣٩٠هـ.

١٤٤- نصب الراية لأحاديث الهداية، تأليف: عبدالله بن يوسف الزيلعي.
الناشر/ المكتبة الإسلامية ط ٢ سنة ١٣٩٢هـ

١٤٥- نهاية السؤل شرح منهاج الأصول، تأليف: جمال الدين عبدالرحيم
الأسنوي الشافعي ت ٧٧٢هـ، الناشر: مطبعة محمد علي صبيح
بالقاهرة.

١٤٦- نيل الأوطار، تأليف/ محمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠،
الناشر/ دار الجيل، بيروت، سنة ١٩٧٣م.

١٤٧- الوسيط في المذهب ، تأليف: محمد بن محمد الغزالي، تحقيق:
أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، الناشر : دار السلام،
القاهرة، ط ١، سنة ١٤١٧هـ.